E / 1981 / 55
E / ECWA / 134

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

تقرير الدورة الثامنة
(٣-٧ أيار/ مايو ١٩٨١)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية ، ١٩٨١

الملحق رقم ١٥

الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٨١

81 - 0135

ملاحظـــــة

تتألف رموز وثائق الا مم المتحدة من حروف وأرقـام .
ويعني ايراد احد هذه الرموز الا حالة الى وثيقـة
من وثائـق الا مم المتحـدة .

E/1981/55
E/ECWA/134

المحتويـــات

		الفقـــــرة	الصفحة
	مقدمة	١	١
الفصل			
الاول -	القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للبت فيها	٢	٢
الثاني -	اعمال اللجنة منذ الدورة السابعة	٣ - ١٩	٣
	ألف - نشاطات الهيئات الفرعية	٣	٣
	باء - نشاطات أخرى	٤	٣
	جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى	٥ - ١٩	٣
الثالث -	الدورة الثامنة للجنة	٢٠-١٢٥	٦
	ألف - الحضور وتنظيم الاعمال	٢٠-٢٨	٦
	باء - جدول الاعمال	٢٩	٧
	جيم - وقائع الجلسات	٣٠-١٢٥	٩
	دال - برنامج العمل والاولويات		٣٨
الرابع -	القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثامنة ..		٤٥

المرفقـــــات

الاول -	قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة في دورتهـــا الثامنة	
الثاني -	قائمة بالمنشورات والوثائق الاساسية الصـــادرة اثناء الفترة المستعرضة	

مقدمـــــــة

١- يتناول هذا التقرير الفترة المنقضية منذ الدورة السابعة للجنة. وقد اعتمدته اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة فـــي ٧ ايار/مايو ١٩٨١ بصيغته التي عدّل بها اثناء المناقشات.

الفصل الاول

القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للبتّ فيها

٢- قررت اللجنة في الجلسة التاسعة ان توصي المجلس الاقتصادى والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي :

"ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي ،

"١- يأخذ علما بتقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن دورتها الثامنة (١) وبالتوصيات والقرارات الواردة في الفصل الرابع من التقرير المذكور ،

"٢- يصادق على برنامج العمل والاولويات لعامي ١٩٨٢ - ١٩٨٣ الوارد في الوثائق E/ECWA/118 و Add.1-4".

---

(١) E/ECWA/134 .

الفصل الثانـي

أعمال اللجنة منذ الدورة السابعـة

ألف - نشاطات الهيئات الفرعية

٣- لم تقم اللجنة حتى الآن بانشاء هيئات فرعية .

باء- نشاطات اخرى

٤- للاطلاع على نشاط اللجنة يمكن الرجوع الى الوثائق التالية :

E/ECWA/120 و Add.1-3 و E/ECWA/127 و E/ECWA/129 و Add.1.

جيم- العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى

٥- حافظت الامانة التنفيذية ، اثناء تخطيطها وتنفيذها لانشطتها ، على التعاون الوثيق مع مختلف وكالات الامم المتحدة المتخصصة ومنظماتها مثل منظمة الامم المتحـدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، ومنظمـة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومركز الامم المتحـدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، كما حصلت على مساعدات من هذه الوكالات والمنظمات.

٦- ففي ميدان الصناعة وضمن اطار الاتفاق القائم مع اليونيدو فيما يخص شعبـة الصناعة المشتركة بين المنظمتين ، سوف يستمر العمل بالبرنامج الحالي حول الدراسـات الصناعية المشتركة بين المنظمتين والدراسات القطرية المتعمقة ، بالتنسيق الوثيق مـع اليونيدو والتي ستقدم المساعدة لنشر الدراسات القطرية للاردن والجمهورية العربيـة السورية والعراق . وتم خلال الفترة المستعرضة توسيع مجالات التعاون لتشمل تنمية صناعة البتروكيماويات والسلع الانتاجية . وستشارك اليونيدو في رعاية اجتماعات الخبـراء التـي ستعقدها الامانة التنفيذية خلال عام ١٩٨١ في هذه المجالات التي ستشكل مساهمـة اللجنة في اجتماعات المشاورات العالمية لليونيدو . وتم ايضا اجراء مناقشات فيما يتعلـق بزيادة التعاون في مجال نقل التكنولوجيا الصناعية وتقديم المساعدة لاقل البلدان نمـوا في منطقة اللجنة .

٧- وفي ميدان الزراعة ، وضمن اطار الاتفاق القائم مع منظمة الاغذية والزراعـة (الفاو) فيما يخص شعبة الزراعة المشتركة بين المنظمتين ، شمل التعاون المجـالات التالية : التخطيط الاقليمي المتكامل ، والامن الغذائي ، وادارة الموارد الزراعيـة والمؤسسات الريفية . وفي مجال الامن الغذائي ، تم ارسال بعثات مشتركة الى كل مـن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية لتقييم حالة الغذاء فيهما

من اجل اعداد مشاريع للتعاون الفني في مجال الامن الغذائي . وقد حصلت اللجنة ايضا على مساعدة هامة للتحضير لاجتماع الخبراء الذى سيعقد خلال عام ١٩٨١ حول حفظ الموارد الزراعية وتنميتها وادارتها . كما شاركت الفاو ايضا بصورة فعّالة في اعداد المجلة السنوية " الزراعة والتنمية".

٨- وخلال هذه الفترة ،واصل برنامج الامم المتحدة للبيئة تقديم المساعدة المالية للجنة من اجل تسيير اعمال وحدة التنسيق البيئي داخل الامانة التنفيذية .

٩- وقد تعاونت الامانة التنفيذية خلال العام مع مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية حول القضايا المتعلقة بفئات سكانية معينة كالمعاقين والنساء والشباب والمسنين . وتم الاعداد لعملية التقييم وخطة العمل الاقليمي من اجل المعاقين (E/ECWA/119) بالتشاور الوثيق مع المركز والامانة العامة للسنة الدولية للمعاقين .

١٠- وتم تعزيز الصلات مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عن طريق منح وظيفتين من الفئة الفنية الى اللجنة . وبناء على ذلك سيتم تنفيذ برامج عمل كل من اللجنة والموئل على اساس مزيد من التنسيق بين الطرفين .

١١- واستمر توطيد العلاقات بين الامانة التنفيذية للجنة وصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية . وقد افاد الصندوق في تنفيذ برنامج اللجنة السكاني الذى يعتمد الى حد بعيد في تمويله على هذا الصندوق . كما تقوم اللجنة بتنفيذ عدد من مشاريع التعاون الفني بتمويل من هذا الصندوق ايضا .

١٢- واستمرت اللجنة في الحصول على دعم الامانة العامة للامم المتحدة في مجال وضع الخطط والنماذج التخطيطية الطويلة الاجل . وتم تقديم هذا الدعم بواسطة صندوق الامم المتحدة الائتماني للتخطيط والاسقاطات الانمائية .

١٣- وقد تعاونت اللجنة بشكل وثيق مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الذى دعا اللجنة ، عملا بقراره رقم ١٢٢ (د-٥) وبقرار الجمعية العامة رقم ٣٤/٢٠٣ المتعلقين ببرنامج العمل الجديد الشامل لصالح اقل البلدان نموا ، وبعقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الى المشاركة في هذا البرنامج . وقد شملت مساهمة اللجنة مشاورات اجرتها مع البلدان الاعضاء الاقل نموا ، ومساعدة هذه البلدان في اعداد اوراقها القطرية ،كما شاركت في الاجتماعات المتعلقة بعمليات الاستعراض وغيرها من الاجتماعات التحضيرية ،وعملت على تزويد موظفي الاونكتاد العاملين في هذا المجال بما يلزم من معلومات. وتم ايضا اجراء المشاورات مع الاونكتاد فيما يخص الندوة المقبلة للجنة حول الاشكال الممكنة للتعاون والتكامل الاقتصادى في منطقة غربي آسيا .

١٤- وعملا بقرار اللجنة رقم ٧٤(د-٦) اجرت الامانة التنفيذية مسحا لتقدير وتقييم وضع التمويل الانمائي في بلدان المنطقة. وقد شمل هذا المسح الذى اجرى بالاشتراك مع ادارة الامم المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية، ثمانية من بلدان اللجنة.

١٥- ووفقا للاتفاق المعقود مع مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، واصلت الامانة التنفيذية تعاونها ومشاورلتها الوثيقة مع المركز خلال وضع وتنفيذ برنامج اللجنة في هذا الميدان.

١٦- وفي ميدان الموارد الطبيعية، تتواصل علاقات العمل الوثيقة مع مقر الامم المتحدة، وبخاصة مع ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية (شعبة الموارد الطبيعية والطاقة) ومع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية (مكتب البحوث وتحليل السياسات الانمائية والمكتب الاحصائي). كذلك اقيمت علاقات تعاون وتنسيق متواصلة ومكثفة مع امانة مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، فضلا عن الصلات القائمة مع امانة مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار.

١٧- في مجال العلم والتكنولوجيا، تطورت علاقات الامانة التنفيذية مع عدد من المنظمات من بينها منظمة العمل الدولية، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة. وقد شاركت هذه المنظمات بنشاط في الندوة التي عقدت في اوائل عام ١٩٨٠ حول هجرة الكفاءات العربية. وقدم مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) عددا من الزمالات للامانة التنفيذية تتيح مشاركة خبراء من عدد من دولها الاعضاء في برنامج التدريب الداخلي للاونكتاد في مجال نقل التكنولوجيا. كذلك اقامت الامانة التنفيذية خلال العام نفسه علاقات وثيقة مع الصندوق المؤقت للعلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذى انشىء حديثا، وذلك في اطار الاستعدادات للبدء بمشاريع التعاون الفني في منطقة غربي آسيا. كما ظلت الامانة التنفيذية على صلة وثيقة بمركز العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية.

١٨- واكملت الامانة التنفيذية خلال العام ايضا دراسة حول نظم حيازة الاراضي في الجمهورية العربية اليمنية تم تنفيذها نيابة عن البنك الدولي.

١٩- وتكثفت العلاقة الوثيقة خلال عام ١٩٨٠ مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، بتولي اللجنة المزيد من المسؤوليات كوكالة منفذة لعدد من مشاريع التعاون الفني الاقليمية.

الفصل الثالث

الدورة الثامنة للجنة

ألف - الحضور وتنظيم الاعمال

٢٠- عقدت الدورة الثامنة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في فندق شيراتون بصنعاء (الجمهورية العربية اليمنية) خلال الفترة من ٣ الى ٧ أيار/مايو ١٩٨١ وشملت اعمالها عقد تسع جلسات.

٢١- وحضر الدورة مندوبون (١) عن اعضاء اللجنة: دولة الامارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية العراقية، وسلطنة عمان، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

٢٢- كما حضر الدورة مراقبون يمثلون منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: الامانة العامة للامم المتحدة (نيويورك)، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، وادارة الامم المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، وصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية، وبرنامج الغذاء العالمي. كما حضر الدورة ممثلون عن الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٢٣- وحضر الدورة ايضا بصفة مراقب ممثلون عن المنظمات الاقليمية والحكومية التالية: جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والمجموعة الاقتصادية الاوروبية، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

٢٤- واعتمدت اللجنة لتنظيم اعمالها المقترحات التي تضمنتها الوثيقة E/ECWA/130، بعد تعديلها. وخولت الرئيس القيام، بالتشاور مع الامين التنفيذي، بترتيب جدول الجلسات وتسلسل النظر في بنود جدول الاعمال.

---

(١) للاطلاع على اسماء المشتركين في الدورة، انظر الوثيقة E/ECWA/INF.28.

٢٥- واستنادا الى احكام المادة الرابعة من صلاحيات اللجنة شاركت في اعمال الدورة الثامنة ، بصفة استشارية ، الدول التالية الاعضاء في الامم المتحدة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وتونس ، وفرنسا ، والهند ، وهنغاريا وهولندا .

٢٦- وتحفظ مندوب منظمة التحرير الفلسطينية على حضور الولايات المتحدة الاميركية الدورة الثامنة للجنة بصفة استشارية .

٢٧- وانتخبت اللجنة بالاجماع ، في جلستها الثانية ، السيد فؤاد قائد محمد ، وزير التخطيط في الجمهورية العربية اليمنية ، رئيسا للدورة الثامنة . كما انتخبت السيد سليم ياسين ، وزير الدولة لشؤون التخطيط في الجمهورية العربية السورية ، والسيد احمد يونس مندوب منظمة التحرير الفلسطينية ، نائبين للرئيس ، والسيدة ليلى حسين معروف ، عضو وفد الجمهورية العراقية ، مقررا للدورة .

٢٨- وعملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت ، قام اعضاء المكتب بفحص اوراق اعتماد الوفود فوجدوها مستوفية الشروط .

باء- <u>جدول الاعمال</u>

٢٩- اقرت اللجنة في جلستها الثانية جدول الاعمال التالي بعد الموافقة على اقتراح باضافة بند جديد يلي البند الخامس في الوثيقة E/ECWA/115 تحت عنوان : "المناقشة العامة" ، واقتراح آخر تقدم به وفد منظمة التحرير الفلسطينية باضافة بند يتن فرعيين تحت البند السادس كما ورد في الوثيقة المذكورة حول الامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني وتعداد الشعب العربي الفلسطيني . وتم اعتماد جدول الاعمال على النحو التالي :

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب اعضاء المكتب

٣- اقرار جدول الاعمال E/ECWA/115 و E/ECWA/115/Add.1/Rev.1

٤- تنظيم الاعمال E/ECWA/130

٥- دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، التي ليست اعضاء في اللجنة ، للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الثامنة للجنة E/ECWA/128/Rev.2

٦- المناقشة العامة

٧- تقرير عن نشاطات اللجنة :

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل E/ECWA/120 و Add.1-3 و E/ECWA/120/Corr.1

(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة E/ECWA/129 و Add.1

(ج) متابعة تنفيذ قرار اللجنة رقم ٢٧ (د-٣) لعام ١٩٧٦ بشأن دراسة الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

(د) متابعة تنفيذ قرار اللجنة رقم ٢٨ (د-٣) لعام ١٩٧٦ بشأن تعداد الشعب العربي الفلسطيني

(هـ) مساهمة اللجنة في الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا E/ECWA/127

٨- متابعة المؤتمرات العالمية للامم المتحدة على الصعيد الاقليمي والاجتماعات الاقليمية للجنة :

(أ) المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم E/ECWA/126

(ب) الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكامل لغربي آسيا E/ECWA/121 و Add.1

(ج) اجتماع فريق الخبراء الاقليمي التحضيري لمؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة E/ECWA/116 و Add.1

٩- برنامج العمل والاولويات ١٩٨٢ - ١٩٨٣ E/ECWA/118 و Add.1-4

١٠- الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية :

(أ) الوضع المالي لبرامج اللجنة E/ECWA/117 و Add.2

(ب) بيان عن حساب المساهمات المالية وتعزيزه E/ECWA/117/Add.1

١١- السنة الدولية للمعاقين E/ECWA/119 و Add.1

١٢- الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث E/ECWA/122 و E/ECWA/122/Add.1/Part I و E/ECWA/122/Add.1/Part II و E/ECWA/122/Add.2

١٣- اعداد نموذج مؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرهـــا E/ECWA/123 و Add.1

١٤- التعاون بين البلدان النامية E/ECWA/124 و Add.1-3

١٥- اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الـــى اللجنان الاقليمية ،وتعزيز هذه اللجان E/ECWA/125 و Add.1

١٦- ما يستجد من اعمال

١٧- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة .

جيم- وقائع الجلسات

٣٠- افتتح الدورة دولة رئيس الوزراء عبد الكريم الارياني ممثلا فخامة رئيـــس الجمهورية العربية اليمنية بكلمة رحّب فيها بانعقاد الدورة الثامنة للجنة في صنعاء . وعرض للوضع الاقتصادى العربي مبيّنا انه على الرغم من التفاوت الشديد في مستويات الدخـــل ، فان متانة الروابط فيما بين الدول الاعضاء قد فرضت اشكالا متعددة من التعاون توجت بقيام مؤتمر القمة العربي الحادى عشر بوضع استراتيجية موحدة للتنمية العربية وبتخصيص مبلـــغ خمسة آلاف مليون دولار لعقد التنمية العربية ، وذلك لصالح الدول العربية القليلة الموارد بشكل خاص. واشار الى اهمية المؤتمرات الدولية التي ستشترك فيها اللجنة ، وكذلك الـــى اهمية برنامج عملها لعامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، وأكد على ضرورة التنسيق بين نشاط اللجنـــة والاجهزة المختصة في جامعة الدول العربية والمنظمات الاقليمية والصناديق العربية . وناشد الدول المتقدمة النمو ، الرأسمالية منها والاشتراكية ، ايلاء اهتمام خاص بقضية المفاوضـــات المتعلقة بوضع الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث موضـــع التنفيذ . وذكر بأن الجمهورية العربية اليمنية ترى في انعقاد هذه الدورة على ارضها فرصة لاكتساب المزيد من المعرفة والخبرة في وضع خطتها الانمائية الثانية التي هي قيد الاعـداد حاليا . وخلص الى القول بأن ما انجزته الجمهورية العربية اليمنية حتى اليوم في مجـــال التقدم والتنمية ما هو الا حصيلة فترة زمنية قصيرة ، وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة ، وبمـوارد مادية محدودة .

٣١- ثم القى مندوب الجمهورية العراقية كلمة بالنيابة عن رئيس الدورة السابعـة السيد حسن علي ، وزير التجارة في الجمهورية العراقية ، استعرض فيها أهم التطـــورات الاقتصادية ذات الصلة بأعمال اللجنة التي حصلت على الصعيدين الدولي والعربي منذ انعقاد دورتها السابعة . وتطرق الى انعقاد الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة حـول قضايا التعاون الاقتصادى الدولي التي لم تتمكن من التوصل الى اتفاق حول بدء المفاوضات

الاقتصادية العالمية بسبب موقف بعض الدول الصناعية ، وان تمكنت الجمعية العامة في دورتها العادية الخامسة والثلاثين من اقرار استراتيجية عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث. ودعا الدول الصناعية الى ان تجرى حوارا بنّاء مع دول العالم الثالث لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد مبني على العدالة والمساواة. وأشار ايضا الى مؤتمر التعاون الاقتصادى بين الدول النامية المنوى عقده في منتصف عام ١٩٨١ والى ما يشكله هذا التعاون من ركيزة اساسية لقيام نظام اقتصادى دولي جديد ، على ان لا ينظر الى هذا التعاون بأية حال كبديل عن المفاوضات الاقتصادية العالمية. وعلى الصعيد العربي أشار الى انعقاد مؤتمر القمة الحادى عشر وما نتج عنه في مجال التكامل الاقتصادى العربي من اقرار استراتيجية للعمل العربي المشترك ، وميثاق العمل القومي ، وعقد التنمية العربية الذى اولى اهتماما خاصا للدول الاعضاء الاقل نموا. وشدد على اهمية انتقال نشاطات اللجنة من طور العرض والتقصي الى وضع البرامج ذات الصيغ العملية التي تخدم قضايا التعاون والتكامل الاقتصادى العربي.

٣٢- وتوجه الامين العام للامم المتحدة السيد كورت فالدهايم في الكلمة التي القيت بالنيابة عنه ، بالشكر الى حكومة الجمهورية العربية اليمنية على استضافتها الكريمة للدورة الثامنة. واكد على ان حل المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تؤثر في الاستقرار الدولي يتطلب الاتفاق على اهداف واضحة وطويلة الاجل ، بالاضافة الى اتخاذ تدابير محددة ومتكاملة في المدى القصير الاجل والمتوسط الاجل. وقال ان هذا هو التحدى الذى يتعين ان تجابهه المفاوضات التي اقترحت الجمعية العامة بدءها حول القضايا الرئيسية في مجالات المواد الخام والتجارة والطاقة والتمويل الانمائي.

٣٣- وشدد الامين العام على اهمية التعاون فيما بين البلدان النامية من اجل تحسين مواقعها في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولمساعدتها على تنويع اقتصاداتها وزيادة سرعة نموها. واضاف ان بلدان منطقة اللجنة تتمتع بوضع فريد يمكنها من المساهمة في تحقيق هذه الاهداف وفي تطوير دور اللجنة نفسها في عملية التنمية.

٣٤- واشار الى مهمة اساسية اخرى امام اللجنة وهي مشاركتها في استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثالث ، وذلك في ضوء احتياجات المنطقة وظروفها المتطورة. وذكر ان تعزيز مهام اللجان الاقليمية لهو اعتراف بأهمية دورها كمراكز اساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقها ضمن منظومة الامم المتحدة.

٣٥- واعرب اخيرا عن ثقته في ان تتم في القريب العاجل عملية نقل اللجنة الى بغداد ، بعد حل المسائل البسيطة المعلقة ، وان تكون هذه الخطوة بداية عهد جديد من الخدمات التي تقدمها اللجنة للمنطقة.

٣٦- واشار ممثل المدير العام لادارة التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي بالامم المتحدة في الكلمة التي القاها الى ان الدورة تنعقد في وقت تزداد فيه حدة الازمات الاقتصادية الدولية. واضاف ان الموقف اصبح يتطلب اسلوبا جديدا من التعاون فيما بين مجموعات البلدان المختلفة مع وضع حد للنهج التقليدى الذى يتمثل في الفصل بين الحلول القصيرة الاجل والحلول الطويلة الاجل، وفي معالجة مشاكل كل قطاع على حدة. ونبه الى ضرورة التحرك صوب اقامة نظام لادارة الاقتصاد العالمي يستهدف تحقيق تنمية دولية متواصلة ومتوازنة.

٣٧- واضاف قوله انه فيما توفر الاستراتيجية الانمائية الدولية اطارا مقبولا للتعاون على الصعيد القطرى والاقليمي والدولي، فان جولة المفاوضات العالمية، التي كان مقررا لها ان تكون وسيلة لتحقيق غايات الاستراتيجية، لم تبدأ بعد نظرا لوجود اختلافات اساسية لها ابعادها السياسية تمس جوهر الاقتصاد العالمي، وقال ان السبيل الوحيد لمواجهة هذا الوضع انما يتمثل في بذل جهد عالمي متكامل يستهدف معالجة مشاكل التجارة والمواد الخام والطاقة والنقد والتمويل. واشار الى ان للامم المتحدة، وخاصة اللجان الاقليمية، دورا رئيسيا تقوم به لتوفير المناخ الملائم لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة.

٣٨- ثم تطرق الى ثلاثة جوانب لهذا الدور بالنسبة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا، اولها يتصل بالاختصاصات التي رسمتها للجان الاقليمية الجمعية العامة في قرارها ١٩٧/٣٢ المتعلق باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في الامم المتحدة. واضاف ان من العناصر الاساسية لدور اللجنة في هذا الصدد الدعم الذى يمكن ان تقدمه لجهود التعاون الاقتصادى والفني الاقليمي في سبيل تحقيق الاعتماد على النفس. وقال ان آفاق التنمية في منطقة اللجنة تنطوى على مجموعة متميزة من المشكلات، وعلى مجموعة فريدة من الفرص التي يمكن، اذا ما لقيت دعما من حكومات المنطقة، ان تسهم في الجهود لتحقيق الاعتماد الجماعي على النفس. وبين ان هناك وجها آخر لدور اللجنة، وهو اسهامها في عملية وضع السياسات العامة في اطار الهيئات المركزية المشتركة بين الحكومات، وكذلك في عملية التخطيط والبرمجة التي تقوم بها.

٣٩- وأشار الى ان الجانب الثاني للدور الذى تضطلع به اللجنة يتمثل في استعراض وتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية، تمهيدا لقيام الجمعية العامة بتقييم شامل لها في عام ١٩٨٤، على اساس ان عملية التقييم المسبقة على المستوى الاقليمي من شأنها ان توفر الحافز السياسي الضرورى لتعديل او تكثيف التدابير المتخذة.

٤٠- اما ثالث الجوانب التي ينطوى عليها دور اللجنة فيتصل بالنشاطات العملية لمنظومة الامم المتحدة. ومن شأن خبرات اللجنة في هذا المجال ان تسهل اسهام حكومات المنطقة في تحديد البرامج المشتركة بين البلدان التي يقوم بها برنامج الامم المتحدة الانمائي، وان تسهم في جهود المدير العام للبرنامج لوضع الاطر العامة للنشاطات المذكورة والغايات التي تسعى اليها.

٤١- ثم القى الامين التنفيذى للجنة كلمة استهلها بتوجيه الشكر والتقدير الى فخامة رئيس الجمهورية العربية اليمنية لرعايته الدورة ،والى دولة رئيس الوزراء على الكلمة التي القاها في حفل الافتتاح ، ونوه باستجابة حكومة الجمهورية العربية اليمنية باستضافة الدورة في ظروف عاجلة وطارئة .

٤٢- واستعرض ابرز المشكلات والتحديات التي تواجه عملية التنمية في المنطقة وما يرتبط بها من اولويات ملحة . فتحدث عن الاهداف الشاملة للاستراتيجية الانمائية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ووسائل تحقيقها في المجالين الاقتصادى والاجتماعي . وتطرق الى ميثاق العمل الاقتصادى القومي واستراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك اللذين اقرهما مؤتمر القمة العربي الحادى عشر وما ينطويان عليه من منطلقات والتزامات بالنسبة الى العمل الجماعي العربي ، ولا سيما لجهة ضرورة تحييد العمل الاقتصادى العربي المشترك وابعاده عن الخلافات السياسية العربية الطارئة ، وتخطيط التنمية على اساس قومي شامل .

٤٣- ثم انتقل الى تخليص توجهات التنمية ومنطلقاتها في المنطقة خلال عقد الثمانينات فذكر ان الجهود ينبغي ان تنصب اولا على تطوير سياسات التنمية ونماذج التخطيط بما يؤدى الى الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية وترشيد استخدامها من اجل الوفاء بالحاجات الاساسية للانسان ؛ وثانيا ، ارساء التنمية على قاعدة صلبة من تعبئة الموارد الوطنية والاقليمية ضمانا لعدم انكشاف الاقتصاد الوطني والاقليمي وتقليل اعتماده على المتغيرات الخارجية ، وبخاصة في مجال الامن الغذائي ،والسعي لازالة الخلل في هيكل التجارة الخارجية ؛ وثالثا ، وضع الخطط والبرامج اللازمة لترشيد استخدام الطاقة النفطية والبحث عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ؛ ورابعا ،اعطاء اولوية متزايدة ومتسارعة لتنمية الموارد البشرية ،وتوظيفها في تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية ؛ وخامسا ، تنظيم حركة انتقال العمال بين اقطار المنطقة وخاصة من الدول غير النفطية الى الدول النفطية في ضوء انعكاساتها على التنمية في كل من الدول المستوردة والمصدرة ،وارتباطها بهجرة الادمغة الى خارج المنطقة ؛ وسادسا ،وضع السياسات والبرامج المناسبة وتوفير الفرص المتنامية لاشراك المرأة في عملية التنمية ؛ وسابعا ،العمل على وضع الخطط والبرامج التنفيذية من اجل ارساء التنمية في المنطقة على اسس من التكامل والتنسيق الاقتصادى والاجتماعي وعلى مزيد من الاعتماد الجماعي على النفس بين دول المنطقة وغيرها من الدول العربية الاخرى ، وبالتالي تعزيز قدرتها التفاوضية في حقل التجارة الدولية وفي التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات . واشار الى انه في اطار هذا التكامل الانمائي والتمويلي يجب ان يكون للدول الاقل نموا موقع خاص متميز . ومن هنا تتطلع اللجنة الى نتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذى سيعقد في اواخر صيف ١٩٨١ .

٤٤- وذكر الامين التنفيذى ان برنامج العمل والاولويات لعامي ١٩٨٢-١٩٨٣ وبرنامج العمل المتوسط المدى لسنوات ١٩٨٤-١٩٨٩ يعكسان هذه التوجهات في ما ينطويان عليه من دراسات واجتماعات وندوات وحلقات تدريب، ومنح لتقديم معونات فنية، واصدار لمنشورات وتقديم خدمات استشارية والقيام بأعمال تحضيرية لبعض المؤتمرات الدولية.

٤٥- ونوّه ايضا بما تقوم به دول المنطقة من اسهام في مجالات التعاون الدولي في نطاق الامم المتحدة ومع دول العالم النامي بصورة عامة، وبما تقدمه من دعم للصناديق الطوعية التي تساهم في تنفيذ العديد من المشروعات الاجتماعية والانسانية على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية.

١ - المناقشة العامة (البند ٦ من جدول الاعمال)

٤٦- تكلم تحت هذا البند من جدول الاعمال عدد من وفود الدول اعضاء اللجنة، والمراقبين من ممثلي المنظمات الدولية والاقليمية والمجموعات الاقتصادية والدول المشاركة في أعمال الدورة بصفة استشارية.

٤٧- وشدد مندوب الجمهورية العربية السورية على انه لا يمكن بحث موضوع التعاون والتكامل الاقتصادى في المنطقة ومسيرة التنمية فيها دون الاخذ بعين الاعتبار الاوضاع التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها وتعيشها المنطقة العربية. وأكّد في هذا السياق انه نظرا لارتباط جمهورية مصر العربية باتفاقيتي كمب دايفيد ومعاهدة واشنطن، فان التعاون معها ضمن اللجنة يصبح امرا مستحيلا سياسا، ومضرا اقتصاديا وغير شرعي قانونيا. وذكر بالمواقف التي اتخذتها اللجنة في دوراتها السابقة بصدد عضوية جمهورية مصر العربية، ومنها القرار رقم ٦٨ (د-٦) لعام ١٩٧٩. وأكّد على معارضة وفد بلاده لمشاركة وفد جمهورية مصر العربية في اعمال الدورة الثامنة للجنة.

٤٨- وقد ايد وفد منظمة التحرير الفلسطينية موقف وفد الجمهورية العربية السورية من مشاركة جمهورية مصر العربية في اعمال اللجنة وطلب تسجيل تحفظه واعتراضه الشديدين على هذه المشاركة.

٤٩- واحتج وفد الجمهورية العراقية على حضور وفد جمهورية مصر العربية اجتماعات اللجنة. وأكد على ان موقف بلاده من هذا الموضوع مبني على ان استمرار عضوية جمهورية مصر العربية في اللجنة يتنافى مع اهداف اللجنة في التكامل والتعاون الاقتصادى بين اعضائها.

٥٠- واحتج وفد جمهورية مصر العربية على ما ورد في بيان مندوب الجمهورية العربية السورية بشأن منع بلاده من المشاركة في أعمال اللجنة، وطلب تسجيل اعتراضه وتحفظه على كل توصية تمس عضوية جمهورية مصر العربية أو مشاركتها في اعمال اللجنة. وذكر بأن اية توصية بهذا المعنى ستكون مخالفة لفحوى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي للامم المتحدة رقم ٧٩/٤٩، كما ان مثل هذا الاجراء يعتبر خروجا عن صلاحيات اللجنة. واكد على ضرورة تحييد العمل الاقتصادى العربي المشترك عن الخلافات العربية الطارئة. ثم عرض بعض سمات خطة التنمية في جمهورية مصر العربية واوجه التعاون القائم مع الدول الاخرى في المنطقة.

٥١- والقى مندوب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كلمة اشار فيها الى حاجة بلاده الى مساعدات نظرا لكثرة واهمية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها. واستعرض جهود التنمية في بلاده خلال العقد الفائت وتطلعاتها للعقد الحالي. وابرز اهتمام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بمشاريع التنسيق والتكامل مع دول المنطقة، ومع الجمهورية العربية اليمنية بشكل خاص.

٥٢- وادلى كل من ممثلي ادارة الامم المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامم المتحدة، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، وجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والمجموعة الاقتصادية الاوروبية، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ببيانات عبروا فيها عن استعدادهم لدعم جهود التنمية في الدول الاعضاء والتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لهذا الغرض، واشار عدد منهم الى التنسيق القائم مع اللجنة والى ضرورة تقويته.

٥٣- خلال المناقشة العامة قدم وفد الجمهورية العربية السورية مشروع قرار يتعلق بعضوية جمهورية مصر العربية في اللجنة (E/ECWA/VIII/L.1) ولم يطرح مشروع القرار هذا للتصويت. وحول الموضوع نفسه تلقت الامانة التنفيذية في وقت لاحق الاعلان الوارد ادناه من وفود الامارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية العراقية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية* .

---

* خلال الجلسة الاخيرة اعلن ممثل لبنان انضمام وفده الى الاعلان.

اعلان حـــول

عضوية مصر في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان الدول الموقعة على هذا الاعلان ،

مسترشدة بالاهداف والمقاصد التي قامت من اجلها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيـا ،

مستذكرة قرار اللجنة رقم ٦٨ (د-٦) لعام ١٩٧٩ ،

اذ تدين استمرار حكومة مصر في زيادة تواطئها في مختلف المجالات مع العدو الصهيوني التوسعي الهادف للهيمنة على المنطقة ، غير مبالية بالخطر الناجم عن ذلك على مستقبل التطور الاقتصادي لدول شعوب كامل المنطقة العربية ،

١- تؤكد معارضتها لحضور وفد الحكومة المصرية أعمال دورات واجتماعات اللجنة ؛

٢- تعلن رأيها بوجوب استبعاد حكومة مصر عن اى قرار أو مشروع تجيزه اللجنة ، وبأن جميع القرارات والمشاريع الهادفة الى تمتين وتعزيز التعاون والتكامـل الاقتصادي بين دول اللجنة لا تشمل حكومة مصر ولا المؤسسات المصرية التي تتعامل مع العدو الصهيوني ؛

٣- تطلب الى الامين التنفيذي للجنة ، اعلام السيد الامين العام للامم المتحدة ، والسيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والسيد المدير العام لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بمضمون هذا الاعلان .

٤٥- وقدم وفد جمهورية مصر العربية البيان الوارد ادناه حول نفس الموضوع.

" يعتبر وفد جمهورية مصر العربية ان الاعلان المقدم في شأن عضوية مصر في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يفتقر الى أى سند قانوني ، ويخرج صراحة عن اختصاصات اللجنـة ، ويعد تحديا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩٧٩/٤٩ القاضي بأن عضوية مصـر في اللجنة تبقى كما هي .

ويحذر وفد جمهورية مصر العربية من ان مثل هذا الاعلان يخلق جوا من العداء والتوتر بين الاعضاء ، ويؤسس سابقة خطيرة في عمل منظمات ولجان الامم المتحدة وليس في صالح أى من الدول الاعضاء تبنّيه ليصبح سلاحا ذا حدين ، فعضوية مصر في اللجنة نهائية وثابتة لانها تستند الى معايير موضوعية تتوفر لها الاسباب الجغرافية والتاريخية والاقتصاديـة والحضارية وهي معايير لم يطرأ عليها اى تغيير .

وحيث انه لا يوجد اى سند قانوني ،أو موضوعي ،للتشكيك في عضوية مصر ، فان وفد ها يدين هذا الاعلان غير المسؤول ويعترض عليه ويعتبره بلا قيمة أو سند . ويرجو الوفد من الامانة التنفيذية ابلاغ ذلك الى السيد الامين العام للامم المتحدة والسيد رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي والسيد المدير العام لبرنامج الامم المتحدة الانمائي واعتبار هذا الاعتراض من وثائق اجتماعات الدورة الثامنة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا".

٢ - تقرير عن نشاطات اللجنة (البند ٧ من جدول الاعمال)

٥٥- عند تقديم هذا البند من جدول الاعمال اشار الامين التنفيذى الى الوثائق E/ECWA/120, Add.1, Add.2, Corr.1 والوثيقتين E/ECWA/129 و Add.1 والوثيقة E/ECWA/127 . وفيما يتعلق بالبند الفرعي (أ) ذكر ان الامانة التنفيذية رأت ان من المناسب تغيير اسلوب وضع تقاريرها المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لعامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ بحيث يتم التمييز بين برنامج اللجنة في مجال الدراسات والبحوث والاجتماعات E/ECWA/120 ، وبين نشاطاتها في حقل التعاون الفني E/ECWA/120/Add.2 . واوضح ان الامانة التنفيذية تعتزم ايضا تطوير اعداد تقاريرها المرحلية لتسليط الضوء على القضايا المهمة في البرنامج ، واسترعاء اهتمام الدول الاعضاء اليها . واوضح انه تقرر لفت انتباه الدول الاعضاء الى النشاطات الواردة في برنامج عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ التي تم ايقافها باعتبار انه قد فات أوانها أو انها ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى E/ECWA/120/Add.1.

٥٦- وفيما يتعلق بنشاطات التعاون الفني للجنة ،ذكر الامين التنفيذى انه برغم التوسع الحاصل في نطاق هذه النشاطات ، فان الامانة التنفيذية ترى ان امكانيات تمويل مشاريع التعاون الفني الاقليمية عن طريق وكالات التمويل المختلفة بالامم المتحدة تبقى محدودة . واضاف قائلا ان الدورة قد ترغب في دراسة الحاجة الى جمع الاموال اللازمة لمشاريع التعاون الفني الموضحة في الوثيقة E/ECWA/117/Add.2 المطروحة على الدورة في اطار البند العاشر من جدول الاعمال .

٥٧- وفيما يتعلق بمتابعة القرارات الصادرة عن اللجنة ، البند الفرعي ٧(ب) ، اشار الامين التنفيذى ،بصورة خاصة ،الى النشاطات المضطلع بها فيما يتعلق بقرار اللجنة رقم ٢٧ (د-٣) بشأن اجراء دراسة شاملة للاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني ، والقرار رقم ٢٨ (د-٣) بشأن تعداد الشعب العربي الفلسطيني اللذين اضيفا الى جدول الاعمال كبندين فرعيين (ج) و (د) من البند ٧ بناء على طلب وفد منظمة التحرير الفلسطينية .

٥٨- وحول مساهمة اللجنة في الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل الدول نموا ،اشارت الامانة التنفيذية الى زيادة الاهتمام العالمي بهذا الموضوع حيث انعكس ذلك في القرارات التي ادت الى الدعوة الى عقد مؤتمر خاص بهذه المجموعة من البلدان في باريس خلال شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨١ بهدف وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الاساسي الجديد لصالح الدول الاقل نموا خلال الثمانينات ، مع تبنيه ودعمه بهدف مساعدة هذه البلدان على تقليص الفجوة ليس بينها وبين الدول المتقدمة فحسب، بل وايضا بينها وبين بقية الدول النامية. واشير الى الاعمال التحضيرية لمؤتمر باريس ومساهمة الامانة التنفيذية للجنة فيها بالتعاون مع امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بشكل خاص في اعداد الاوراق القطرية لكل من شطرى اليمن وبالاعمال التحضيرية الاخرى. كما تم استعراض المجالات الاخرى التي قامت فيها اللجنة بمجهود خاص لصالح اعضائها الاقل نموا والاهمية المتزايدة المعطاة في برنامج عملها للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ للنشاطات الموجهة نحو زيادة مساعداتها وخدماتها لتلك الدول.

٥٩- وخلال مناقشة هذا البند ،اشار ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى اهمية دراسة الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني ، معربا عن القلق لعدم استكمال هذه الدراسة على مدى السنوات الخمس السابقة. وحث ايضا على اتخاذ تدابير فعّالة لاكمال هذه الدراسة ،واعتمد بالاجماع مشروع قرار حول الموضوع.

٦٠- وفيما يتعلق بتعداد الشعب العربي الفلسطيني ، ذكر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية انه برغم الجهود التي بذلتها الامانة التنفيذية حتى الآن ،فانها لم تسفر بعد عن تحقيق نتائج ملموسة. ثم دعا الى تكثيف هذه الجهود والى توفير الموارد اللازمة لاكمال هذا المشروع في فترة زمنية محددة. واعتمدت اللجنة بالاجماع مشروع قرار حول الموضوع.

٦١- وفي الايضاحات التي قدمتها الامانة التنفيذية حول هذا البند ،اشير الى ان تقارير متابعة النشاطات المتعلقة بالقرارين ٢٧ (د-٣) و ٢٨ (د-٣) كانت تقدم سنويا الى الدورة.

٦٢- تعكس الوثيقة E/ECWA/129 آخر ما بذلته الامانة التنفيذية من جهود في هذا الموضوع. وفيما يتعلق بالموارد المطلوبة فقد اتخذت الترتيبات لتخصيص اموال من حساب المساهمات المالية للجنة ،كما ان الدراسة المطلوبة قد عهد بها الى مؤسسة استشارية مرموقة لتنفيذها ،وفي سياق هذه الجهود جميعا كانت الامانة التنفيذية على صلة وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٦٣- وفيما يتعلق بتعداد الشعب العربي الفلسطيني ،اشير الى أن قرار اللجنة في هذا الصدد كان قد طلب من الامانة التنفيذية الاتصال بصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية لتمويل المشروع،وان استجابة الصندوق كانت ايجابية اذ وفر مبلغ مائتي الف دولار امريكي للمرحلة التحضيرية من المشروع.

٦٤- واشارت الامانة التنفيذية ايضا الى الاتصالات التي اجريت مع الدول الاعضاء للتأكد من مواعيد اجراء تعداداتها السكانية ،ولدراسة امكانية الافادة من نتائج هذه التعدادات في تنفيذ تعداد الشعب العربي الفلسطيني . وذكر ان هذه الاتصالات قد ساعدت على تحديد الجداول الاحصائية التي اعتبرت لازمة لاجراء التعداد المذكور. وبما ان جمع البيانات من بلدان مختلفة تجرى تعداداتها في مواعيد متباينة ، امر يجب القيام به ضمن اطار واضح التحديد من الناحيتين الفنية والنظرية ، فقد اجريت اتصالات في هذا الشأن مع عدد من الخبراء العرب ومع المركز الديمغرافي الدولي بالشرق الاوسط. وفي ضوء هذه الاعتبارات ، فان الامانة التنفيذية لا تتوقع التوصل الى نتائج قبل منتصف عام ١٩٨٣ ،على ان تتوفر لها البيانات اللازمة بهذا الخصوص من قبل الدول الاعضاء.

٦٥- وذكر ممثل صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية انه عملا بقرار اللجنة رقم ٢٨ (د-٣) باجراء تعداد للشعب العربي الفلسطيني ، فقد اعدت اللجنة مشروعا في هذا الخصوص خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . واضاف ان اتفاقا قد تم في اعقاب مفاوضات جرت بين صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ، وبين اللجنة والصندوق القومي الفلسطيني ،على البدء باجراء دراسة جدوى ، وان هذه الدراسة هي قيد التنفيذ . واوضح ان صندوق النشاطات السكانية ينتظر حاليا تقريرا عن هذه الدراسة . واضاف يقول ان ثمة مشروعا ثانيا في هذا الشأن قدمه الصندوق القومي الفلسطيني مباشرة الى صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية في منتصف عام ١٩٨٠ ،ويستهدف المشروع المساعدة على تدعيم المكتب الاحصائي المركزي بالصندوق القومي الفلسطيني . اما الدراسات المقترحة بموجب هذا المشروع، والرامية الى ارساء قاعدة افضل للبيانات المتعلقة بالشعب العربي الفلسطيني ،فقد اجريت في الجمهورية العربية السورية . واكد ايضا ان صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية على استعداد لاجراء دراسات مماثلة في بلدان اخرى بالمنطقة بشرط موافقة تلك البلدان .

٦٦- وتطرق احد المندوبين الى الجهود التي بذلتها بلاده لصالح الدول الاقل نموا على المستوى الدولي والاقليمي والقطري من خلال مشاركتها في الاعمال التحضيرية لمؤتمر باريس الخاص بتلك الدول ،وتطرق الى دورها الاساسي في اقرار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك لعقد الثمانينات التي تمثل اتجاها واضحا لصالح الدول الاعضاء الاقل نموا ،والى اهمية حجم القروض والمنح التي قدمتها الى الدول الاقل نموا .

٦٧- ونوه ممثلا البلدين الاقل نموا من اعضاء اللجنة بالمساعدات التي قدمتها الامانة التنفيذية سواء بما يتعلق بالاعداد لمؤتمر باريس او في مجالات عمل اللجنة المختلفة. واعتمد بالاجماع مشروع قرار حول الموضوع.

٣ - متابعة المؤتمرات العالمية للامم المتحدة على الصعيد الاقليمي والاجتماعات الاقليمية للجنة (البند ٨ من جدول الاعمال)

٦٨- قدم الامين التنفيذي هذا البند من جدول الاعمال الذي ادرج لاول مرة في جدول اعمال الدورة السابعة للجنة بغية تقديم عرض موجز للاجتماعات الاقليمية للجنة وللمؤتمرات العالمية للامم المتحدة التي لها انعكاسات على اعمال اللجنة في المستقبل. وكانت اللجنة قد قررت في تلك الدورة ادراج هذا البند في جدول اعمال دوراتها في المستقبل، لما في ذلك من الفائدة بالنسبة الى اطلاع الدول الاعضاء على نتائج هذه المؤتمرات واثرها على اهتمامات اللجنة، مع رصد هذه النتائج، وتقييم آثارها، واقتراح اسلوب المتابعة اللازمة لها.

(أ) المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم

٦٩- قدمت الامانة التنفيذية الوثيقة (E/ECWA/126) حول هذا المؤتمر، فتحدثت عن الاجتماع الاقليمي التحضيري الذي عقد في دمشق، وعن سعيها لادخال موضوع المرأة الفلسطينية في جدول اعمال المؤتمر العالمي، وذلك في اطار ما نصت عليه خطة العمل الاقليمية التي قامت اللجنة بوضعها لادماج المرأة في التنمية في منطقة غربي آسيا. وذكرت ان وفد الامانة التنفيذية الى مؤتمر كوبنهاغن العالمي شارك بصورة فعّالة في المشاورات التي دارت وساهم في اعداد مشروع الخطة العالمية وفي وضع التوصية الخاصة بـ" مساعدة المرأة اللبنانية عامة، والمرأة في جنوب لبنان خاصة" الى جانب تنظيم ندوة اعلامية حول " قضايا المرأة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة وخارجها". واوضحت انها تقوم بمتابعة برنامج العمل العالمي وبرنامج العمل الاقليمي لمنطقة غربي آسيا اللذين اقرهما مؤتمر كوبنهاغن. وانها قامت في اطار هذه الاعمال باعداد مشروعات قطرية واقليمية تقدمت بها الى اللجنة الاستشارية لصندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة، وذلك في ضوء رغبات الاعضاء والاحتياجات اللازمة لتقدم المرأة في المنطقة.

٧٠- وتحدث عدد من المندوبين عما تم انجازه على صعيد السياسات الوطنية الانمائية لتطبيق الخطة العالمية على ضوء مقررات كوبنهاغن. فتطرق احدهم الى وضع المرأة في بلاده من حيث الخدمات المقدمة لها والمجالات المتاحة امامها. واوضح ان المرأة تتمتع بصورة عامة بالمساواة الكاملة من حيث فرص العمل والنشاطات. وتطرق مندوب آخر الى ضرورة منح المرأة حقوقها السياسية والمدنية الى جانب حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧١- كما ادلى ممثل مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ببيان حول نشاطات المركز في متابعة نتائج المؤتمر العالمي للمرأة الذى عقد في كوبنهاغن في صيف عام ١٩٨٠.

(ب) الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكامل لغربي آسيا

٧٢- قدمت الامانة التنفيذية الوثيقة E/ECWA/121 التي تتضمن عرضا موجزا للتطورات التي حصلت في مجال تطوير نظام نقل متكامل لغربي آسيا ،وخلاصة للتقرير النهائي الصادر عن الاجتماع المشترك بين الحكومات عن هذا الموضوع الذى تضمنته الوثيقة (E/ECWA/121/Add.1) . واوضحت انها قامت بمتابعة التوصيات الصادرة عن الاجتماع المذكور بارسال بعثات الى الدول الاعضاء لتجميع ملاحظاتها حول هذه التوصيات ،وانها عكست بعضها في برنامج عمل اللجنة للفترتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وذكرت ان التنفيذ الكامل لهذه التوصيات يتطلب موارد من خارج الميزانية العادية توجه الى المجالات ذات الاولوية ، كتنمية وتطوير الاساطيل البحرية الوطنية ،والقيام بمسح شامل لحاجات التدريب في مجالات النقل والمواصلات في المنطقة ، والقيام بدراسة مقارنة بين وسائل النقل بالسكك الحديدية والنقل بالسيارات ثم التطبيق على دولة معينة بوصفها حالة خاصة ،فضلا عن رسم خرائط تخدم اغراض السياحة والنقل . واشارت الامانة التنفيذية الى ان الوثيقة المذكورة تفي بالغرض الذى استهدفه قرار الدورة السادسة للجنة الذى طلب من الامين التنفيذى تقديم توصياته ومقترحاته حول متابعة الموضوع.

٧٣- وتلت ذلك مناقشة حول هذا البند الفرعي تحدث خلالها احد المندوبين عن التوصيات التي يمكن تطبيقها في المستقبل القريب ،خلال فترة من ثلاث الى خمس سنوات ،بعد الموافقة عليها من قبل الدول المعنية . ومن هذه التوصيات استحداث وحدة للتخطيط في مجال النقل داخل كل دولة لغرض التنسيق بين خطط النقل المتعدد الوسائط ،وتحسين اسلوب جمع المعلومات باستخدام استمارات موحدة ،وتسهيل معرفة الاسماء الجغرافية والادارية في كل دولة باصدار كتيب بهذه المعلومات باللغات العربية والانكليزية والفرنسية . ثم تحدث عن التوصيات التي يمكن تطبيقها في المستقبل البعيد ، ومنها وضع خطة شاملة لتنسيق قضايا النقل بين دول المنطقة وتدريب الكوادر البشرية واستحداث الدراسات المتخصصة لمختلف اساليب النقل . ورأى هذا المندوب انه من الضرورى عقد اتفاقيات جديدة للنقل بين دول المنطقة تكون منسجمة مع الاتفاقيات الدولية القائمة ، واعتماد المواصفات الدولية للنقل ،وضرورة انجاز خط سكة حديد الحجاز واتمام شبكة الخطوط بين دول المنطقة ،واعادة احياء اتحاد موانئ الخليج ،فضلا عن التوصيات الصادرة في مجال النقل البرى والمائي والمتعلقة بالطرق والجسور.

٧٤- وتساءل احد المندوبين عن مدى الاستعانة بالدراسات المعدة من قبل بعض المنظمات المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية في مجال النقل ، وعن التنسيق بين الامانة التنفيذية للجنة وجامعة الدول العربية ،وذلك تلافيا للازدواجية .

٧٥- واخذ احد المندوبين على المسح الميداني الذى قام به خبراء اللجنة محدوديته واتسام بعض التوصيات التي تضمنها تقريره بالعمومية . وتحدث عن مسوحات اجريت اخيرا في بلده يمكن للجنة الاستفادة من المعلومات التي انطوت عليها في وضع توصيات محددة قابلة للتنفيذ .

٧٦- ردت الامانة التنفيذية على ملاحظات المندوبين فأكدت استعدادها للتنسيق مع المنظمات العربية كافة ،واوضحت ان المسح الميداني الذى قامت به اللجنة في مجال النقل شمل كل بلدان اللجنة وركز على النواحي الاقليمية تاركا المسوحات التفصيلية الداخلية الى الاقطار نفسها . اما ما استجد من معلومات اضافية فقد جاء متأخرا وفي وقت اصبحت فيه الدراسة جاهزة .

(ج) اجتماع فريق الخبراء الاقليمي التحضيري لمؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٧٧- قدمت الامانة التنفيذية الوثيقة E/ECWA/116 بعرض موجز للاعمال التي قامت بها للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المزمع عقده في نيروبي بين ١٠ - ٢١ آب/اغسطس ١٩٨١ . وفي هذا الاطار ذكرت انها اعدت دراسات خاصة للمنطقة تناولت فيها اربعة مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة وهي الطاقة الشمسية ،وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية ،والطاقة الحرارية الارضية . كما باشرت بتنفيذ برنامج للمؤتمر آنف الذكر مع تقديم المعونة الفنية للدول الاعضاء . وشملت الاعمال التحضيرية ايضا ، عقد الاجتماع الاقليمي الذى نظمته اللجنة لفريق من الخبراء حول الطاقة الجديدة والمتجددة ، في بيروت ما بين ١٢ و ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ . وقد ناقش هذا الاجتماع التقرير الاقليمي للجنة المزمع تقديمه الى مؤتمر نيروبي واقر توصيات على الصعيد الوطني ،والاقليمي والدولي .

٧٨- وفي المناقشة التي تلت ذلك اشار بعض المندوبين الى اهمية مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بما فيها النشاطات التحضيرية على المستوى القطرى والاقليمي والدولي . فذكر احد المندوبين ان حكومته شكلت لجنة قطرية للطاقة قامت باعداد ورقة تم ارسالها الى امانة المؤتمر في اواخر العام الماضي . كما اشار الى ان الامين العام للمؤتمر قد اجرى مشاورات مع الجهات المختصة في بلده وان حكومته قد

ساهمت في تغطية بعض المصاريف المتعلقة بالتحضير للمؤتمر ومنها نفقات سفر مندوبي الدول الاقل نموا . واضاف ان بلاده شاركت في اجتماع فريق الخبراء الاقليمي التحضيري للجنة الذى عقد في بيروت. واشار من ثم الى ان التوصيات المتخذة على الصعيد القطرى والواردة في التقرير الاقليمي الصادر عن هذا الاجتماع، جديرة بالاهتمام وخاصة ما يتعلق منها بتشجيع البحوث في حقل الطاقة الجديدة والمتجددة. وفيما يخص التوصيات الصادرة على المستوى الاقليمي ،اوضح المندوب ان بلاده ترى التريث في اقامة جهاز استشارى مشترك بين البلدان العربية لنقل تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة. كما ايد التوصية الداعية الى بذل جهود تعاونية مشتركة لاستكشاف تكنولوجيات الطاقة المتجددة. وختم كلامه مؤكدا على اهمية قيام المؤتمر باتخاذ توصيات وقرارات واقعية وقابلة للتطبيق. كما اكد على المسؤولية الاساسية للدول الصناعية في تحمل الجزء الاكبر من المساهمات في حال انشاء ترتيبات مؤسسية تخدم اهداف هذا المؤتمر. وقال مندوب آخر ان موضوع امكانات استغلال واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، هو في غاية الاهمية بالنسبة لدول المنطقة التي تعتمد على النفط. علما بأن هذه الدول تتمتع بوفرة في مصادر الطاقة المتجددة خاصة موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح . وفي سبيل ترشيد استغلال النفط، طلب من الامانة التنفيذية حث البلدان الاخرى المستخدمة للطاقة التقليدية على بذل القصى جهودها لتوفير التكنولوجيات الخاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة وفي تسهيل استعمالها في البلدان النامية عامة، والبلدان المنتجة للنفط خاصة.

٧٩- وفي ختام مناقشة البند الثامن من جدول الاعمال ، اكدت الامانة التنفيذية انها تولي موضوع الطاقة في المنطقة اهتماما كبيرا . واشارت الى ان خبير اللجنة الاستشارى في هذا الحقل قد زار احدى الدول الاعضاء تلبية لطلبها وذلك لمساعدتها في دراسة امكانية استغلال الكتلة الحيوية كمصدر للطاقة في المناطق الريفية. وقد تمت ايضا زيارة اخرى لنفس القطر قام بها المنسق في الامانة التنفيذية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وذلك للتباحث مع المسؤولين فيه حول اهداف ومواضيع المؤتمر المذكور.

٤- <u>برنامج العمل والاولويات ١٩٨٢-١٩٨٣</u> (البند ٩ من جدول الاعمال)

٨٠- قدمت الامانة التنفيذية برنامج العمل والاولويات ١٩٨٢-١٩٨٣ لاول مرة في مجموعة من الوثائق بدلا من وثيقة واحدة، وذلك بموجب تعليمات الامانة العامة للامم المتحدة. وتضمنت الوثيقة الاساسية E/ECWA/118 الاقتراحات المتعلقة ببرنامج اللجنة في مجال البحوث والدراسات والاجتماعات للسنتين ١٩٨٢-١٩٨٣. وتضمنت الوثيقة E/ECWA/118/Add.1 الاقتراحات المتعلقة بالخدمات الاستشارية الاقليمية المقترح تقديمها. وتضمنت الوثيقة E/ECWA/118/Add.2 لاول مرة ايضا اقتراحات بشأن برنامج المنشورات خلال

الفترة نفسها . وتضمنت الوثيقة E/ECWA/118/Add.3 جدولا بالمؤتمرات واجتماعات افرقة الخبراء المقترح عقدها . وتضمنت الوثيقة E/ECWA/118/Add.4 خلاصة للاسلوب الذى اتبع في اعداد برنامج العمل والاولويات .

٨١- واوضحت الامانة التنفيذية انه ، خلافا لما طلبته اللجنة ، لم تطرأ زيادة حقيقية تذكر على اعتمادات الميزانية العادية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ بسبب سياسة النمو الصفر التي اعتمدتها الامم المتحدة ، وان اية مشاريع اضافية لا بد وان تمول من خارج هذه الميزانية من قبل الدول الاعضاء او من مصادر اخرى . وذكرت ان المقترحات التي تضمنها برنامج العمل والاولويات تقوم على الافتراض بأن اللجنة ستكون موجودة في بغداد ، وانه لن تطرأ زيادة تذكر على الوظائف الموجودة لديها حاليا . واشارت الى ان اللجنة لم تبلغ بعد مستوى اللجان الاخرى من حيث امكاناتها ، وبالتالي ، فانها بأمس الحاجة الى دعم الدول الاعضاء للحصول على موارد اضافية .

٨٢- وبخصوص الخدمات الاستشارية الاقليمية اوضحت الامانة التنفيذية بأن مقترحاتها لم تخضع بعد لمراجعة شعبة الميزانية في الامانة العامة في نيويورك . وذكرت ان التوسع في برنامج منشوراتها سيفرض بعض التخفيض في عدد النسخ التي تصدرها لاتاحة المجال امام اصدار منشورات دورية جديدة . وبالنسبة الى المؤتمرات واجتماعات افرقة الخبراء ، اشارت الامانة التنفيذية الى ان مقترحاتها تنطوى على تمويل بعض هذه الاجتماعات في نطاق الميزانية العادية ، وبعضها الآخر من خارج الميزانية . واوضحت بأنه من المقرر ان تعقد جميع الاجتماعات في مقر اللجنة ما لم تعرض الدول الاعضاء استضافتها . وتطرقت الى النشاطات التي تم انهاؤها بمقتضى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٢٠٩/٣٥ وذكرت بأنها لم تدرج نشاطات جديدة من هذا القبيل في الميزانية المقترحة لعامي ١٩٨٢-١٩٨٣ ، وطلبت الى اللجنة المساعدة على تحديد نوعية هذه النشاطات .

٨٣- وفي المناقشة التي اعقبت ذلك ، ادلى احد المندوبين بعدد من الملاحظات حول برنامج العمل والاولويات وطالب اللجنة باتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء المركز الاقليمي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ومساعدة المراكز الوطنية القائمة في هذا الميدان والمساهمة في انشاء مثل هذه المراكز في الاقطار التي تفتقر اليها ، وذلك من خلال اعداد نموذج مؤسسي للمراكز الوطنية وتحديد طبيعة اعمالها والقيام بمسح نشاطاتها واقتراح سبل التنسيق فيما بينها . كما طالب بزيادة خدمات الوحدة الاحصائية في اللجنة بحيث تتناسب مع احتياجات المنطقة . واشار الى ضرورة التنسيق الفعّال بين اللجنة والمنظمات الاقليمية العربية والدولية التي تعمل في مجالات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة والتكنولوجيا ، ولا سيما مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي . وابدى

ارتياحه لقيام اللجنة بالغاء بعض النشاطات غير المهمة تفاديا للازدواجية ،وارتأى اجراء تعديلات على برنامج العمل والاولويات تودى الى زيادة مخصصات الخدمات الاستشارية ، ولاسيما في مجال الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج . واشار الى ضرورة اعطاء اولوية عالية للدراسات المتخصصة لدعم نشاطات الدول الاعضاء في مجال الامن الغذائي ، وتحديد مشروعات وطنية واقليمية لتعزيز التعاون الاقتصادى في هذا المجال ، والاستفادة من خبرات البلدان التي قطعت شوطا واسعا في مجال التخطيط الزراعي . واقترح ايضا اعادة النظر في تخطيط برامج التجارة الدولية واعطاء اهمية اكبر لدراسة المشاكل التي تعاني منها الدول المستوردة لرأس المال في مدفوعاتها الخارجية . وخلص الى القول بأن هناك حاجة ماسة لتدعيم حساب المساهمات المالية عن طريق التبرعات من قبل الدول الاعضاء ،وخاصة من الدول التي تتوفر لديها فوائض مالية ،ومن صناديق التمويل العربية .

٨٤- وفي معرض الحديث عن نقل التكنولوجيا وتطويرها تحدث مندوب آخر عن الحاجة الى خلق قدرات وصناعات تكنولوجية في دول المنطقة بدلا من استيرادها . وذكر ان هذه العملية تتطلب تصميما وقدرة على الخلق والابداع وتعاونا وثيقا بين الدول الاعضاء ، مع توافر الموارد الضرورية ،وقد يكون انشاء المراكز التكنولوجية الوطنية هو السبيل الصحيح لتحقيق ذلك . وقال مندوب آخر ان التشدد الذى ابدته الامانة العامة للامم المتحدة باتباع مبدأ النمو الصفر يجب ان لا يطبق على لجنة حديثة وفتية كاللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي لم تستكمل لحد الآن جميع مقوماتها بالمقارنة مع اللجان الاقليمية الاخرى . واقترح اعداد ملخص لاهم المشاريع الواردة في برامج العمل لتسهيل مراجعتها . وطلب من الامانة التنفيذية ان تقوم قبل نهاية الدورة باصدار وثيقة مختصرة بعدد المنشورات التي تصدر حاليا والمقترح صدورها واكد على ضرورة تجنب الازدواجية بين اصدار هذه المنشورات وبين تلك التي تصدرها جامعة الدول العربية . واقترح ان يدمج البند الخاص بالتقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل مع البند الخاص ببرنامج العمل الجديد في وثائق الدورات القادمة ،لكي يتسنى للاعضاء تكوين صورة متكاملة عن سير اعمال اللجنة . وفيما يتعلق بعناصر البرنامج السابق التي الغيت بسبب عدم جدواها أو منفعتها الحدية تساءل المندوب عن قيمة اقرار البرنامج من قبل الدول وعن مصير مخصصاتها . ولفت انتباه اللجنة الى مساوئ تأجيل تنفيذ البرامج وترحيلها من عام لآخر . وطالب بتوجيه جهود اللجنة لحل المشاكل الملحة بدلا من القيام بالنشاطات الاستعراضية والمسوحات التي غالبا ما تقوم بها المنظمات المتخصصة ،واشاد بالمنحى العملي لوحدة الاحصاء في اللجنة . كما طالب بضرورة تصنيف النشاطات حسب مجالاتها ،بين نشاطات دراسية واستشارية وتدريبية ، ونشاطات تتعلق بالاجتماعات ، مع توجيه الدراسات في مجال التجارة الخارجية وجهة عملية وربطها ببرامج وندوات ذات طبيعة تدريبية يمكن لدول المنطقة ان تستفيد منها في تطوير كوادرها وتنظيماتها التجارية . وبالنسبة لبرامج التنمية الصناعية ، اشار الى ضرورة التركيز على الدراسات والتقارير الخاصة بالكشف عن امكانية القيام بصناعات ومشروعات مشتركة على مستوى

المنطقة والتركيز على التدريب الصناعي ومساعدة المشروعات القطرية على تجاوز العقبات والمشاكل التي تعترض تطورها وتوسعها . واعرب عن استعداد حكومته للمساهمة في دعم البرامج الخاصة بالتنمية الاجتماعية نظرا لاهميتها بالنسبة لبلاده . ورأى ان بعض البرامج الاحصائية التي تعتزم اللجنة القيام بها سبق ان شرعت بها منظمات اقليمية اخرى وخاصة لجنة الاحصاءات التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي في الجامعة العربية . لذا نصح بتوجيه اهتمام اللجنة في هذا المجال الى الجوانب التي تساعد على تطوير الاجهزة والاساليب الاحصائية في الدول الاعضاء ،كتوحيد المقاييس الاحصائية والمساعدة في تحسين القدرات الاحصائية . وطلب الاسراع في انجاز عناصر البرنامج الخاص بالشركات عبر الوطنية التي بقيت من دون تنفيذ .

٨٥- وردا على تعليقات واستفسارات اعضاء الوفود حول برنامج العمل والاولويات لعامي ١٩٨٢-١٩٨٣ ادلت الامانة التنفيذية بعدد من الملاحظات ،فذكرت ان الامانة العامة للامم المتحدة خصت اللجنة بمعاملة استثنائية اذ اتاحت لها بعض النمو المحدود في الوظائف الثابتة وفي مخصصات الاجتماعات على نحو ما سبق ايضاحه . وبالنسبة الى اعداد ملخص بمقترحات ميزانية اللجنة ،وعدت الامانة التنفيذية باعداد بيان موجز عن المقترحات البرنامجية المهمة التي لم يتسن ادراجها في مقترحات الامين العام الى الجمعية العامة . وذكرت انها ستسعى عند اعداد تقاريرها عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ،الى تضمينها ما يلزم من اشارات الى برامج العمل المعتمدة بما من شأنه تسهيل عملية تقييم الناتج الفعلي مقابل الناتج المقرر . وترى الامانة ان من الافضل انهاء بعض النشاطات باعتبار ان اوانها قد فات على اساس معايير متفق عليها ،بدلا من الاستمرار في نشاطات لن تعطي نتائج محسوسة . اما الموارد التي تتاح نتيجة لعملية الانهاء هذه فيعاد توزيعها في معظم الحالات ضمن الحقل ذاته . واوضحت الامانة التنفيذية ان عددا من العوامل التي تؤثر على تنفيذ برامج عملها تخرج عن نطاق سيطرتها ، واكدت انها ستواصل بذل جهودها للحد بقدر الامكان من عملية ترحيل العناصر البرنامجية . وقالت انها توافق على اقتراح تضمين برنامج عمل اللجنة دراسات تحليلية للقضايا والمشاكل الهامة ، كما تعتقد بأن هذه الدراسات قد ادرجت في كثير من البرامج ولكن لم يتسن في بعض البرامج سوى الاضطلاع باعمال المسح الضرورية وذلك بسبب ضيق الموارد المتاحة ، علما بأن هذه الدراسات المسحية تعتبر في كثير من الحالات امرا لاغنى عنه للقيام بالدراسات التحليلية . اما بالنسبة الى الشكل الذى يعرض به برنامج العمل والاولويات فهو شكل تمليه المتطلبات المتغيرة للجمعية العامة للامم المتحدة بهدف زيادة فعالية عملية البرمجة . واشارت الى ان الموارد المتاحة لبرنامج التجارة الدولية محدودة جدا ولذلك اقتصرت على دراسة اهم قضايا التجارة في المنطقة ،وانها سوف تسعى الى جعل هذا البرنامج اكثر استجابة لاحتياجات المنطقة . واعترفت بوجود تأخير في انجاز بعض

عناصر برنامج الشركات عبر الوطنية حيث يرجع ذلك بشكل اساسي الى صعوبة العثور على الموظفين والخبراء اللازمين . وبالنسبة لمحتويات برنامج الصناعة ،فان استمرارية بعض عناصره تعود الى طبيعة عمل اللجنة التي يطلب منها القيام بدراسات مستمرة ودورية لتحليل ورصد الاوضاع القائمة والمتغيرات التي تطرأ في الدول الاعضاء . وقد اوضحت الامانة في هذا الصدد ان موضوع تطوير مشاريع اقليمية مشتركة في القطاع الصناعي قد اعطي الاولوية في برنامج عمل اللجنة ،وان النتائج التي احرزت في هذا المجال حتى الآن مشجعة . ثم اكدت الامانة التنفيذية تأكيدها من جديد على مواصلة الاتصال بالمنظمات الاقليمية المتخصصة والتنسيق معها . واشارت الى الصعوبات التي ما زالت تواجهها في الحصول على البيانات القطرية اللازمة لها في عملها . وناشدت الدول الاعضاء تقديم كل مساعدة ممكنة في هذا المجال .

٥- الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية (البند ١٠ من جدول الاعمال)

٨٦- قدم الامين التنفيذى البند ١٠ من جدول الاعمال والوثائق (E/ECWA/117 و Add.1-2) التي اعدتها الامانة التنفيذية . وتعرض الوثيقة (E/ECWA/117) الوضع المالي للجنة لعام ١٩٨٠ حسب مصادر التمويل التي يتألف القسم الاكبر منها من اعتمادات واردة في الميزانية العادية للامم المتحدة كما اقرتها الجمعية العامة . كذلك جرى توفير موارد من مصادر خارجة عن الميزانية لتنفيذ عدد من النشاطات على نحو ما هو مفصل في الوثيقة E/ECWA/117/Add.2 . واشار الامين التنفيذى على وجه التحديد الى مساهمة صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع في المنطقة . واوضح ايضا ان اللجنة تلقت موارد من حكومات فرنسا ولبنان وهولندا .

٨٧- واسترعى الامين التنفيذى الانتباه الى وضع حساب المساهمات المالية للجنة المعروض في الوثيقة E/ECWA/117/Add.1 واشار الى ان الرصيد الضئيل سوف ينفق خلال عام ١٩٨١ على عناصر البرنامج التي حددتها الوثيقة . وتمنى على الدول الاعضاء دعم حساب المساهمات المالية لكي يتسنى للجنة تنفيذ برنامج عملها وتلبية الاحتياجات المتزايدة لاعضائها في مختلف الميادين ،وفقا لاحكام قرار اللجنة رقم ٧٩ (د-٧) . وأضاف ان سياسة النمو الصفر التي اتبعتها الامم المتحدة تجعل من الضرورى تقديم المزيد من المساهمات المالية للجنة . وفي معرض الاشارة الى الصندوق الائتماني المخصص للنشاطات الاقليمية للجنة ،ذكر الامين التنفيذى ان هذا الصندوق قد انشئ لتقديم الخدمات الاستشارية لبلدان اللجنة الاقل نموا . وقال انه فيما عدا التبرعات المقدمة من الجمهورية العربية اليمنية والعراق والمملكة العربية السعودية ، لم يتلق الصندوق اية تبرعات من البلدان الاعضاء الاخرى . واكد على ضرورة دعم هذا الصندوق لزيادة المساعدات المقدمة الى اقل البلدان نموا .

٨٨- وفي المناقشة التي تلت، ذكر احد المندوبين ان الاعتمادات المرصودة لبرنامج العمل لفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ والتي تبلغ ٥٠٠ ١٣٧ ١٤ دولار هي اقل من الاعتمادات المرصودة لبرنامج العمل لفترة ١٩٨٠-١٩٨١ التي بلغت ٠٠٠ ٤٥١ ١٤ دولار. وهو امر يرجع الى عدم وجود نفقات متكررة خلال الفترة الاخيرة، مثل نفقات انتقال اللجنة من بيروت الى بغداد. واعرب عن اعتقاده بأن النقص في الاعتمادات يعود الى اتباع سياسة النمو الصفر من قبل الامانة العامة للامم المتحدة. وقال انه من الواضح ان ثمة انخفاضا بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا طرأ على الاعتمادات من المصادر الخارجة عن الميزانية في عام ١٩٨١ بالمقارنة مع ما كان عليه الحال في عام ١٩٨٠. واستفسر عن الاسباب الكامنة وراء هذا الانخفاض الكبير.

٨٩- واعرب عن اسفه ازاء نفاد اموال حساب المساهمات المالية في عام ١٩٨١، وقال ان حكومته التي كانت اول من بادر الى الاسهام في هذا الحساب بمبلغ ٣٠٠ الف دولار تحث الحكومات الاخرى الاعضاء على دعم الحساب الذى اسهم بصورة فعالة منذ انشائه في تمويل واحد وعشرين مشروعا، واردف يقول ان الدول الاعضاء، التي قدم بعضها مبالغ كبيرة الى الصناديق الدولية، باتت مطالبة الان بالاسهام في دعم هذا الحساب لتمكين اللجنة من تنفيذ اعمالها بصورة فعّالة، وبما يخدم التكامل الاقتصادى في الوطن العربي.

٩٠- وقدمت الامانة التنفيذية ايضاحات حول النقاط التي اثيرت. فذكرت ان الانخفاض في الاعتمادات للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ بالنسبة لاعتمادات فترة السنتين الحالية يعود الى ما يلي: أولا، ادخال نفقات غير متكررة تتعلق بنقل اللجنة الى بغداد في اعتمادات فترة السنتين الحالية؛ ثانيا، تعليمات الامين العام باعتماد سياسة النمو الصفر في اعداد الميزانية، اى عدم احداث زيادة حقيقية في الموارد؛ وثالثا، كون ميزانية ١٩٨٢-١٩٨٣ اعدت على اساس اسعار الصرف السائدة خلال السنوات السابقة وسيجرى تعديلها حسب معدل التضخم المتوقع خلال فترة السنتين. ولهذا فان المبلغ المقترح في الميزانية ليس نهائيا. ويستند التخفيض في الموارد الخارجة عن الميزانية بشكل اساسي الى التقديرات الموضوعة في عام ١٩٨١. الا انه يتوقع الحصول على موارد اضافية من خارج الميزانية خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣. يضاف الى ذلك ان الـ ١٤ في المائة من النفقات العامة للمشاريع الموكولة الى اللجنة لا يمكن تحديدها الا بعد التأكد من اعتمادات هذه المشاريع.

٩١- واوضحت الامانة التنفيذية ان المساهمات الناتجة عن هذا المصدر قد خصصت لمشاريع معينة، وستنقطع هذه الموارد عند الانتهاء من هذه المشاريع، وان الموارد الخارجة عن الميزانية تتوقف ايضا على الاعتبارات المالية والسياسية لمصدر كل منها.

٩٢- واوضحت الامانة التنفيذية بعض الامور الاجرائية في اعداد ميزانية الامم المتحدة واعتمادها ،وذلك لمساعدة مندوبي البلدان الاعضاء المشاركين في اجتماعات اللجنة على التنسيق فيما يتعلق بمسائل الميزانية مع وفود بلدانهم في مختلف هيئات الامم المتحدة المعنية لدعم المتطلبات المالية للجنة .

٦ - السنة الدولية للمعاقين (البند ١١ من جدول الاعمال)

٩٣- قدم الامين التنفيذى هذا البند من جدول الاعمال واشار الى جهود اعضاء اللجنة في التحضير للسنة الدولية للمعاقين ومساهمة الامانة التنفيذية للجنة في النشاطات الاقليمية والقطرية لتلك الغاية . ثم تناول خلفية الاعداد للندوة الاقليمية حول تقرير السياسات في مجال المعاقين التي كان مقررا عقدها برعاية اللجنة في بغداد في خريف عام ١٩٨٠ عملا بقرار اللجنة رقم ٨٧ (د-٧) من اجل تبادل الخبرات ودراسة انجع الطرق لتنفيذ ومتابعة اهداف السنة الدولية للمعاقين ،والاسباب التي حالت دون عقدها في الموعد المقرر. ومن ثم فقد اعدت الامانة التنفيذية الوثيقة E/ECWA/119 التي تتوخى تحقيق هذه الاهداف، وهي بعنوان " مشكلة المعاقين في منطقة غربي آسيا : الملامح وابعاد المواجهة وخطة العمل الاقليمية" وذلك لمناقشتها واقرارها بغرض وضع الخطوط الرئيسية لخطة العمل في منطقة غربي آسيا واسهامها اقليميا في السنة الدولية للمعاقين ،ولتصبح احدى الوثائق التي تقدم في الندوة العالمية المقرر عقدها في تموز/يوليو ١٩٨١ في الارجنتين حول التعاون الفني بين البلدان النامية والمساعدات الفنية للمعاقين .

٩٤- ثم قدمت الامانة التنفيذية عرضا موجزا لمحتويات الوثيقة تطرقت فيه الى ملامح مشكلة المعاقين وابعاد مواجهتها في منطقة غربي آسيا ،والى مقومات العمل الاقليمي في هذا المجال . واشارت الى ان المواجهة الشاملة والفعالة لمشكلة المعاقين تحتاج الى قرار سياسي والى تناولها ضمن مفهوم تنموى شامل ،والى وعي جماهيرى لابعادها . وفي هذا الخصوص ادلت ممثلة امانة السنة الدولية للمعاقين ببيان حول نشاطات السنة الدولية والخطط المستهدفة في الفترة المتبقية منها ولفتت نظر اللجنة الى مشروع البرنامج الطويل الاجل للمعاقين المقرر تقديمه الى الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السادسة والثلاثين . وعرضت لاهداف واوضاع الصندوق الائتماني للمعاقين المنشأ في اطار السنة الدولية . كما اكدت على اهمية مواصلة العمل بعد انقضاء السنة الدولية في مجالات الوقاية من الاعاقة وتأهيل المعاقين .

٩٥- وتعاقب بعد ذلك على الكلام عدد من المندوبين والمراقبين الذين تناولوا جوانب مختلفة من مشكلة الاعاقة . ودعا بعض المندوبين الى الاخذ بخطة العمل التي تضمنتها الوثيقة E/ECWA/119 . واشاروا الى اهتمام بلادهم المتزايد بهذه المشكلة

والى اوجه النشاط والخدمات القائمة فيها لصالح المعاقين ،واوجه النقص في هذا المجال . كما تطرق عدد من ممثلي الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الاقليمية الى نشاطاتهم القائمة أو المزمعة في مجال تقديم الخدمات الى المعاقين والى الجهود المبذولة ضمن اطار السنة الدولية للمعاقين .

٩٦- ورأى احد المندوبين ان تبادر الدول المعنية الى توحيد تشريعاتها الخاصة بالمعاقين ،والتركيز على مبدأ الوقاية من الاعاقة من خلال الاهتمام بالمتطلبات والخدمات التشريعية والثقافية والمهنية والبيئية وغيرها ؛ والعمل على تأسيس جمعيات خاصة لرعاية وتأهيل المعاقين ؛ واعتماد مبدأ مركزية التخطيط والتوجيه والمتابعة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين ؛ والى استغلال طاقات المعاقين وتشجيع الهيئات والشركات التي تتولى تصنيع معينات المعاقين . واشار الى ضرورة التوسع في مفهوم الاعاقة وتوفير الاحصاءات الخاصة بالمعاقين ، وقيام مراكز البحوث المختصة باجراء دراسات ميدانية ومقارنة حول هذه المشكلة . ودعا دول المنطقة الى ان تقوم ،في اطار خطة العمل المشار اليها اعلاه ،بتحديد نقاط محددة تلتزم بها مع الاهتمام الكافي بالمتابعة الميدانية لاجراءات التنفيذ . وتطرق الى التشريعات التي اصدرتها بلاده لصالح المعاقين والخدمات التي تقدمها لهم .

٩٧- وذكر مندوب آخر انه بالرغم من حداثة تجربة التنمية في بلاده ، فان المعاقين فيها يحظون باهتمام متزايد . وتناول احد المندوبين اسباب الاعاقة في بلاده وقال انه نظرا لحجم المشكلة ،مقارنة بالامكانات المتوفرة ،فان هناك حاجة كبيرة الى دعم الجهود القائمة في مجال تقديم الخدمات للمعاقين وخاصة من الهيئات والمنظمات الدولية . وحدد في هذا الصدد نوع المساعدة المطلوبة . ودعا احد المندوبين الى الاهتمام بنشر الوعي بين الجماهير بخصوص الاعاقة ، والى القيام بالبحوث والاحصاءات في الدول الاعضاء ، وتوحيد استمارة الاحصاء ،والى اشراك المعاقين انفسهم في وضع التشريعات الخاصة بهم .

٩٨- واعرب المتحدثون عن اهتمام دولهم بالسنة الدولية للمعاقين ، بتشكيلها لجانا وطنية للمساهمة في الجهود العالمية ،وبتأكيدها على اهمية التعاون الاقليمي في مجال الوقاية من الاعاقة وتأهيل المعاقين ،وتقديرها لجهود اللجنة في هذا المجال .

٧ - الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (البند ١٢ من جدول الاعمال)

٩٩- قدم الامين التنفيذى هذا البند من جدول الاعمال واشار بايجاز الى اهتمام المجتمع الدولي منذ السنوات الاولى لانشاء الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بتطوير البلدان النامية ، والى الجهود التي بذلت في السبعينات والتي اسفرت عن اعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . كما اشار الى ان الجمعية العامة للامم المتحدة اعتمدت في دورتها الخامسة والثلاثين الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث كما تضمنتها الوثيقة E/ECWA/122/Add.2. وترتكز هذه الوثيقة الهامة على نتائج مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والدراسات المتخصصة التي تم اعدادها في هذا الصدد منذ منتصف السبعينات . وتتضمن الوثيقة المبادىء الرئيسية اللازمة لتوجيه النشاطات الانمائية ، كما تشكل الاداة الرئيسية لتنفيذ السياسات الانمائية في العالم اجمع في عقد الثمانينات. وتستمد هذه الوثيقة اهميتها من المكانة التي تشغلها في اطار الجهود الشاملة المبذولة من اجل اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وان كانت الاستراتيجية تعكس، الى حد ما ، بعض الحلول الوسط التي لا بد منها ، الا انها تعكس ايضا آراء وتطلعات البلدان النامية. واشار الامين التنفيذى الى انه بينما أقرّ المجتمع الدولي هذه الاستراتيجية ، فما تزال حدّة الخلافات شديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بالنسبة لمعظم القضايا المتعلقة بالاقتصاد العالمي وآثار العلاقات الاقتصادية الدولية على تطوير البلدان النامية.

١٠٠- واضاف انه في اطار الاعمال التحضيرية التي قامت بها منظمات الامم المتحدة في هذا الشأن ، قررت اللجنة في القرار ٧٦ (د-٦) انشاء لجنة حكومية مشتركة من خبراء التنمية لاعداد تقرير يعكس وجهة نظر منطقة اللجنة في الاستراتيجية الانمائية الدولية. وقد اعدت الامانة التنفيذية ورقة عمل ناقشتها اللجنة واعتمدتها في عام ١٩٧٩ كجزء من تقريرها الختامي . وقد قدم التقرير بعد ذلك الى الدورة السابعة للجنة ثم بحثته اللجنة الفرعية التي شكلتها اللجنة لهذا الغرض. وعملا بتقرير اللجنة الفرعية اصدرت الامانة التنفيذية ، بعد استعراض شامل للموضوع، وثيقة معدلة تتضمن الاستراتيجية الانمائية لمنطقة اللجنة (E/ECWA/122/Add.1 ، الجزءان الاول والثاني) ، وتم توزيع الوثيقة على حكومات الدول الاعضاء. وخلال النظر في مسودة الاستراتيجية ، قامت الامانة التنفيذية ايضا ، بناء على طلب لجنة التخطيط الانمائي التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي باعداد ورقة تشمل مشاكل وآفاق التنمية في منطقة غربي آسيا في الثمانينات (E/ECWA/122/Add.3).

١٠١- واضاف الامين التنفيذى ان محتوى وتوجه الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وكذلك محتوى وتوجه الاستراتيجية الانمائية الاقليمية يتفقان مع روح استراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادى القومي اللذين اقرهما مؤتمر القمة

العربي في دورته الحادية عشرة في عمان في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠. غير انه من الجدير بالذكر ان الخلافات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن جولات المفاوضات الشاملة لا تزال تؤثر بشدة على الوضع في منطقة اللجنة بالنسبة لعدد من القضايا الاساسية كالتضخم العالمي ،وحجم المساعدات الانمائية الرسمية ، والتجارة الدولية ، والطاقة ونظام النقد الدولي ،والاهداف الكمية التي تنص عليها الاستراتيجية في الميادين المختلفة.

١٠٢- واثناء المناقشات اشار احد المندوبين الى ان اللجنة كغيرها من اللجان الاقليمية مدعوة الى مساعدة الدول الاعضاء على تحقيق اهداف التنمية الوطنية لديها وعلى وضع اهداف اقليمية للتنمية. واكد على دور اللجنة في متابعة تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية واقترح اتخاذ خطوات محددة في هذا الشأن. ومن الخطوات التي اقترحها تنظيم ندوات وحلقات تدريبية ومؤتمرات اقليمية لتحليل مختلف القضايا الهامة. وتشمل هذه الخطوات ايضا عقد ندوة سنوية لمناقشة تنفيذ الاهداف الانمائية من حيث الحجم والكيف في بلدان المنطقة. واقترح كذلك على الامانة التنفيذية اعداد تقرير يستند الى نواتج هذه المناقشات ويرسل الى الامانة العامة للامم المتحدة. ولاحظ انه لم يتم بحث قطاع التمويل والمصارف في الاستراتيجية وانه لم يتم تحديد الاولويات في ميدان الاسكان والمستوطنات البشرية. واستفسر عن الخطوات التي يجب اتخاذها لضمان المساعدة الخارجية اللازمة في بعض المجالات التي تشملها الاستراتيجية.

١٠٣- اشار مندوب آخر الى ان تنفيذ الاستراتيجية يتطلب بذل مزيد من الجهود من قبل الدول الاعضاء ،وتقديم الدعم من جانب المنظمات الاقليمية والدولية. ولضمان نجاح الاستراتيجية ،اقترح القيام باعادة النظر في الانماط الاستهلاكية في المنطقة. وقال ان هذه الانماط من شأنها ان تشجع على الاكثار من استيراد المنتجات الاجنبية مما يخلق اختلالا اقتصاديا واجتماعيا ويتعارض مع الاهداف الانمائية للدول الاعضاء. ودعا الدول الاعضاء كذلك الى زيادة التحكم في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على اتجاهات التضخم والى ضمان الاستقرار لعملية التنمية في المنطقة. كما دعاها الى القيام بدراسة دقيقة لمشكلة الدين العام ومحاولة ترشيد استخدام القروض والحصول عليها بشروط واحكام معقولة.

١٠٤- وفي ختام مناقشة هذا البند ذكرت الامانة التنفيذية انها تقر بضرورة الاستمرار في متابعة جهود التنمية في بلدان المنطقة واعداد تقارير دورية عن هذا الموضوع لتقديمها الى الامانة العامة للامم المتحدة والى اللجنة. كما ينبغي عقد مؤتمرات وندوات ودورات اقليمية من اجل تحليل وتقييم مدى بلوغ الاهداف الانمائية. واوضحت الامانة التنفيذية انه على الرغم من ان الوثيقة موضع النظر لم تحدد بوضوح الاولويات في مجال

الاسكان والمستوطنات البشرية ، فان من الواضح ان تلك الاولويات تتصل بحل مشاكل الاسكان في المنطقة أو التخفيف منها . وذكرت الامانة ان الاستراتيجية الانمائية للمنطقة لم تتطرق الى قطاع التمويل والمصارف لانها ركزت على تنمية القطاعات المنتجة للسلع وعلى تطوير المرافق الاساسية في الدول الاعضاء . واعربت الامانة التنفيذية عن رغبتها في دراسة هذا القطاع في المستقبل نظرا لاهميته للتنمية في المنطقة . وبالنسبة لعدم ادراج القطاع المالي والمصرفي بين القطاعات ذات الاولوية ، فقد تلافت الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٤ - ١٩٨٩ هذا النقص عندما اكدت الحاجة الى اتخاذ تدابير بشأن قضايا النقد والمال بهدف مساعدة البلدان الاعضاء على رسم السياسات واتخاذ التدابير المناسبة على الصعيدين القطرى والاقليمي والاسهام في تعزيز الدور الحيوى للمؤسسات المالية الوطنيةوالاقليمية في عملية التنمية ،واصلاح النظام النقدى والمالي الدولي .

٨ - اعداد نموذج مؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها (البند ١٣ من جدول الاعمال)

١٠٥- قدمت الامانة التنفيذية البند الثالث عشر من جدول الاعمال مع الوثيقة E/ECWA/123 ومذكرة من الامين التنفيذى حول الموضوع E/ECWA/123/Add.1 فاشارت الى الاقتراح الذى كانت تقدمت به احدى الدول الاعضاء اثناء الدورة السابعة للجنة يتعلق بالتعاون العربي في مجال نقل وتطوير التكنولوجيا ،ويطلب من الامانة التنفيذية المساهمة في انشاء المراكز الوطنية العاملة في هذا الميدان ودعم المراكز القائمة في البلدان العربية . وذكرت ان حكومة هذه الدولة طلبت بموجب مذكرة رسمية من الامانة التنفيذية اعداد نموذج مؤسسي لهياكل ونشاطات المراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وادراج هذا الموضوع في جدول اعمال الدورة الثامنة للجنة .

١٠٦- واستجابة لذلك اعد مشروع نموذج مؤسسي يتناول الاهداف العامة لهذه المراكز الوطنية والمهام التي ينبغي ان تنهض بها لتقديم المساعدة في وضع السياسات التكنولوجية القطرية وتفكيك الحزم التكنولوجية والتفاوض في العقود والاتفاقات حول نقل التكنولوجيا وخلق تكنولوجيا وطنية والتعرف على مصادر المعلومات التكنولوجية ونشرها ، وتكثيف اساليب التدريب ، وتعزيز التعاون على الصعيد الوطني والعربي . واوضحت الامانة التنفيذية ان المشروع المقترح يعرض نواحي التنظيم المؤسسي لهذه المراكز مع الاخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل دولة .

١٠٧- وفي المناقشة التي اعقبت ذلك استفسر احد المندوبين عن الاسباب الكامنة وراء سرعة عرض هذا الموضوع دون التمهيد له عن طريق الاتصالات مع الدول الاعضاء . كما طلب من الامانة التنفيذية استيضاحات حول الفرق بين هذا المشروع والمشروع السابق الخاص بانشاء مركز عربي اقليمي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ، الذى سبق دراسته واحالته الى امانة جامعة الدول العربية .

١٠٨- ورأى مندوب عدة دول ان يقدم المشروع المقترح الى الدول الاعضاء لدراسته بصورة وافية قبل البت فيه - واكد احد المندوبين وجوب اعطاء المركز الوطني المقترح صفة الهيئة الحكومية الرفيعة المستوى بوصفه جهازا مركزيا ستوكل اليه مهام اعداد السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال نقل وتطوير التكنولوجيا .

١٠٩- وابدى مندوب آخر بعض الملاحظات حول هذا المشروع فاقترح تعديل تسميته من " المراكز الوطنية لنقل وتطوير التكنولوجيا" الى " مراكز وطنية لانشاء القدرات والطاقات التكنولوجية وتطويرها" . ورأى ايضا انه من المفيد اعطاء تعريف محدد لمفهوم كلمة " تكنولوجيا" . وبخصوص الخريطة التنظيمية الواردة في الوثيقة ، رأى عدم ربط الشعب مباشرة بالمراكز والمؤسسات الاقليمية والدولية واقترح ان يتم هذا الربط من خلال المدير العام للمركز . كما اكد على ضرورة التنسيق والتعاون العربي في مجال تنمية القدرات والطاقات التكنولوجية وتطويرها ، وعلى ضرورة قيام الامانة التنفيذية بدعم المراكز الوطنية العاملة في هذا الميدان وعلى مساهمتها في انشاء هذه المراكز في البلدان العربية التي تفتقر اليها .

١١٠- وتطرق احد المندوبين الى النتائج السلبية العديدة للاسلوب المتبع لنقل التكنولوجيا في دول المنطقة ، مشيرا الى ان هذا الاسلوب يعتمد على استيراد التكنولوجيا بما فيها المعدات والاجهزة مع الاعتماد على خبراء اجانب . ولفت النظر الى خطورة هذا الاسلوب في تكريس التبعية التكنولوجية واغفال اهمية تنمية القدرة التكنولوجية الذاتية . وانتهى الى القول بأن المشروع المقدم من قبل الامانة التنفيذية يشكل خطوة على طريق التنسيق والتعاون بين دول المنطقة .

١١١- اوضحت الامانة التنفيذية انها قامت باعداد مشروع النموذج المؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها وادراج هذا الموضوع في جدول اعمال اللجنة ، استجابة منها لطلب تقدمت به احدى الدول الاعضاء في مذكرة رسمية الى الامانة التنفيذية . واشارت الى ان النموذج المقترح يتصل بانشاء مراكز وطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها وهو غير المركز العربي الاقليمي الذى قامت الامانة التنفيذية بالتعاون مع البلدان العربية والمنظمات الاقليمية باعداد دراسة جدوى بشأنه واكدت ان انشاء هذه المراكز الوطنية ليست بديلا عن المركز العربي الاقليمي لان كل مركز وطني شأنه شأن المؤسسات الوطنية الاخرى في الميادين المختلفة ، يخدم بلدا معينا بالدرجة الاولى ضمن اطار سياساته الوطنية . واشارت في هذا الخصوص الى ان بعض البلدان العربية قد شرعت بالفعل في انشاء مراكزها الوطنية . وختمت الامانة التنفيذية ردها فذكرت ان المشروع المقترح هو نموذج مرن يمكن للدول الاعضاء التي ترغب في انشاء مراكز وطنية ان تسترشد به وفقا لظروفها . ولهذا فقد تضمن المشروع كثيرا من التفصيلات التي تلقي الضوء على ما يتصل باهدافه ووظائفه واسلوب انشائه .

٩ - التعاون بين البلدان النامية (البند ١٤ من جدول الاعمال)

١١٢- قدمت الامانة التنفيذية هذا البند من جدول الاعمال واشارت الى قرار اللجنة في دورتها السابقة بأن يكون موضوع التعاون بين البلدان النامية بندا ثابتا في جدول اعمال جميع دوراتها. وعليه، فقد قامت الامانة التنفيذية باعداد الوثيقة E/ECWA/124 المتضمنة النشاطات المختلفة التي قامت بها خلال عام ١٩٨٠ وتطرقت الى الاهمية التي يحظى بها هذا الموضوع في نشاطات وبرامج سائر اجهزة الامم المتحدة وعلى الاخص برنامج الامم المتحدة الانمائي الذى قام خلال عام ١٩٨٠، بالتعاون مع اللجنة بتنظيم اجتماع حول التعاون الفني بين الدول العربية. وقد عرضت نتائج هذا الاجتماع في الوثيقة E/ECWA/124/Add.1 وشكلت نتائجه وقراراته الوثيقة E/ECWA/124/Add.2 اسهاما من البلدان العربية في الاجتماع العالمي المستوى الذى نظمه برنامج الامم المتحدة الانمائي خلال ايار/مايو - حزيران/يونيو لاستعراض التعاون الفني بين البلدان النامية. ولفت بهذا الخصوص انتباه اللجنة الى القرار المتعلق بالتقرير الخاص بحالة النقل والمواصلات في البلدان النامية الوثيقة E/ECWA/124/Add.3.

١١٣- واعتبر احد المندوبين ان التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية هو من العوامل الاساسية في اقامة نظام دولي مبني على العدالة والمساواة. وذكر ان بلاده تعير اهتماما كبيرا للموضوع وتعتبره ركنا اساسيا في سياستها الخارجية. وقد ترجمت ذلك عمليا من خلال الاتفاقات التي عقدتها مع العديد من الدول النامية والمساعدات المالية التي قدمتها لتلك الدول. واشار في هذا السياق الى اقتراح بلاده بانشاء صندوق عالمي طويل الاجل لمساعدة الدول النامية ضد آثار التضخم. وأشار الى ان التعاون الاقتصادى بين الدول النامية لا يمكن ان يكون بديلا عن المفاوضات الاقتصادية العالمية أو ما يسمى حوار الشمال والجنوب، بل يمكن اعتباره أحد العوامل التي تزيد من القوة التفاوضية للدول النامية تجاه الدول الصناعية في المحافل الدولية. وذكر بدعوة بلاده الى انشاء اتحاد لمنتجي المواد الاولية على غرار "الاوبك" مما يعزز القوة التفاوضية للدول النامية وموقفها تجاه الشركات عبر الوطنية. وتطرق الى اقتراح انشاء امانة لمجموعة الـ ٧٧ فرأى ان الموضوع يجب ان يدرس بعناية كبيرة. واقترح بالمقابل انشاء نقاط اتصال وطنية ترتبط برئيس مجموعة الـ ٧٧.

١١٤- واكد مندوب آخر على ضرورة المضي في تطوير التعاون بين البلدان النامية. وذكر ان بلاده، وهي في صدد اعداد خطتها الانمائية، يمكن ان تستفيد من تجارب الدول النامية الاخرى في مجالات متعددة.

١٠ - اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية وتعزيز هذه اللجان (البند ١٥ من جدول الاعمال)

١١٥ - قدم الامين التنفيذى لهذا البند فأشار الى أهمية الموضوع بالنسبة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجان الاقليمية الاخرى . وقال انه انقضى زمن طويل بين اقرار وتطبيق مبدأ اناطة أنشطة تنفيذية للجان في مناطقها . وذكر ان الموضوع احيل الى لجنة خاصة لدراسته ، وبعد انقضاء ثلاث سنوات ، تم ادخال تعديلات بهذا الشأن على هيكل منظومة الامم المتحدة . واسفر ذلك عن اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ الذى دعا ، بين امور اخرى ، الى انشاء وظيفة مدير عام التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي والى اضطلاع اللجان الاقليمية بمزيد من المسؤوليات التنفيذية في مناطقها . ومع ان هذا التطور كان مشجعا لكنه لم يكن كافيا في حد ذاته ، اذ من الضرورى تعزيز التعاون مع الدول الاعضاء للاسهام في تنفيذ القرار على نحو مرض . وتعرض الوثيقة E/ECWA/125 اعمال المتابعة التي تمت تنفيذا لقرار اللجنة ٨٠ (د - ٧) والتقدم الذى تم احرازه في هذا المجال . وتحدد الوثيقة مجالات أخرى ممكنة لاعادة توزيع المهام والمسؤوليات بين اللجنة ومقر الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ترى الامانة التنفيذية ان المسؤوليات الحالية للجنة تحتاج الى تدعيم اضافي في مجالات التخطيط الانمائي والنقل والعلم والتكنولوجيا والاحصاء واعداد الخرائط والتجارة وخدمات الاعلام والتوثيق والنشاطات السكانية . ففي كل هذه المجالات يمكن ان يعهد الى اللجنة بعدد من النشاطات التي يقوم بها المقر ، وتستطيع اللجنة القيام بها على نحو أفضل نظرا لان اللجان الاقليمية تعايش الواقع في مناطقها ، فضلا عن اطلاعها عن كثب على مشاكل هذه المناطق واحتياجاتها .

١١٦ - وقال الامين التنفيذى ان لجنة البرنامج والتنسيق يجب ان تتوسع في بحث مسألة توزيع المهام والمسؤوليات لتشمل المجالات المشار اليها اعلاه . وحث الدول الاعضاء على متابعة اعمال لجنة البرنامج والتنسيق . وقال انه يتفق تماما مع ملاحظات الامين العام واقتراحاته الواردة في الوثيقة المتعلقة باللجان الاقليمية .

١١٧ - وفي المناقشات التي تلت ذلك ، اشار احد المندوبين الى انه من المؤسف عدم مشاركة اللجنة في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للامم المتحدة حول التعاون الاقتصادى الدولي بالرغم من ان الجمعية العامة قد دعت اللجان الاقليمية الى المشاركة فيها . وفيما يتعلق بالتعاون على الصعيد الاقليمي ، توصلت اللجنة الى انشاء شعب أو وحدات مشتركة مع كل من مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . وقال انه من الصعب فهم السبب في عدم انشاء شعبة أو وحدة مشتركة مع موئتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذى يضطلع بنشاطات مشابهة لبعض النشاطات التي تضطلع

بها اللجنة . اما فيما يتعلق بمساهمة اللجنة في وضع السياسات العامة على الصعيد الدولي فقد أشار المندوب الى أن اللجنة لم تبذل الجهد الكافي في تحليل التطورات وفي تقديم المساعدة الى البلدان في هذا الصدد . ودعا الامانة التنفيذية الى مواصلة تكثيف جهودها التي تهدف الى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي .

١١٨ - وأشار الامين التنفيذي في معرض التوضيح الى أن اللجان الاقليمية كثيرا ما تسند اليها مهام، دون تزويدها بالموارد اللازمة لتنفيذها . فكثيرا ما تتلقى الامانة التنفيذية دعوات لحضور اجتماعات على الصعيدين الاقليمي والدولي ولكن نقص الاموال المخصصة للسفر لا يسمح بالمشاركة في هذه الاجتماعات . اما بالنسبة للوحدة المشتركة مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فان الامانة التنفيذية اجرت مشاورات مع تلك المنظمة لانشاء مثل هذه الوحدة لكن افتقار كلتيهما للموارد اللازمة حال دون ذلك في الوقت الراهن .

١١ - ما يستجد من اعمال (البند ١٦ من جدول الاعمال)

(أ) انتقال مكاتب اللجنة الى بغداد

١١٩ - تحت هذا البند من جدول الاعمال أدلى مندوب الجمهورية العراقية ببيان تناول فيه آخر التطورات المتعلقة بانتقال مقر اللجنة من بيروت الى بغداد .

١٢٠ - وذكر انه نتيجة بحث الموضوع مع كبار المسؤولين في الامم المتحدة، وبالاخص مع السيد هلموت ديباتين، الامين العام المساعد للشؤون الادارية والمالية في الامم المتحدة تأكد بأن هناك عراقيل قليلة وهامشية بحيث لا تشكل عقبة أمام انتقال اللجنة خلال الاشهر الثلاثة القادمة على الاكثر . وذكر ان حكومة الجمهورية العراقية قد قامت بتوفير كافة المستلزمات الاساسية المترتبة عليها في هذا الخصوص، وطلب من الامانة التنفيذية تزويدها ببيان رسمي عن العدد التقريبي لاولاد الموظفين الذين سينتقلون الى بغداد وذلك قبل بداية شهر ايلول/سبتمبر القادم .

١٢١ - كما طالب الامانة التنفيذية للجنة ان تسرع بتعيين موظفين اكفاء وذوي مسؤولية في مكتب الاتصال ببغداد، الذي خلا في الآونة الاخيرة، للاشراف على المراحل النهائية لعملية الانتقال .

١٢٢ - ودعا الامم المتحدة الى الالتزام باتفاقها مع الحكومة العراقية لنقل مقر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى بغداد في مدة أقصاها نهاية شهر آب/اغسطس ١٩٨١.

١٢٣ - واكد الامين التنفيذي ان الموضوع ليس من صلاحياته فقط بل هو مرتبط بقرارات الامين العام للامم المتحدة . وان امانة اللجنة كانت وما تزال تتعاون مع الامانة العامة للامم المتحدة لكي تتم عملية الانتقال بأسرع وقت ممكن . وأبدى استعداده لتزويد الحكومة العراقية بالبيانات المتعلقة بالناحية المدرسية وأية معلومات أخرى قد تطلبها .

١٢٤ - وذكر انه سيعين ،بعد انتهاء الدورة ،اكثر من مسؤول في مكتب الاتصال .

(ب) مكان وتاريخ انعقاد الدورة التاسعة

١٢٥ - وافقت اللجنة على عقد دورتها التاسعة في مقر اللجنة الدائم ببغداد ، في الموعد الذي ينص عليه النظام الداخلي المؤقت للجنة .

دال - برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣

١ - تستند مقترحات الميزانية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ الى الافتراضات التالية :

(أ) أن اللجنة ستكون قد انتقلت الى بغداد ؛

(ب) أن اللجنة ستشغل طوال هذه الفترة المباني المؤقتة المقدمة من الحكومة العراقية ؛

(ج) أن اللجنة ستنتقل الى مقرها الدائم خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ .

٢ - تتعلق المقترحات الخاصة بالميزانية العادية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ فيما يتصل بالدراسات والابحاث والاجتماعات (E/ECWA/118) بـ ٩٩ وظيفة من الفئة الفنية و ١٤٩ وظيفة من الرتبة المحلية . وتعكس هذه المقترحات :

(أ) زيادة في الملاك قدرها وظيفة واحدة من الرتبة المحلية في برنامج الاحصاء ، ضمن برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ وذلك قياسا الى برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ ؛

(ب) اعادة توزيع ثلاث وظائف من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية فيما بين البرامج ؛

(ج) اعادة تصنيف وظيفة واحدة ؛

(د) انشاء ثلاث وظائف من الفئة الفنية وسبع وظائف من الرتبة المحلية من الموارد الخارجة عن الميزانية ؛

(هـ) استعادة وظيفة واحدة ف - ٣ من مقر الامم المتحدة تطبيقا لمبدأ اللامركزية واسنادها للبرنامج ١١٠ (التوجيه والتنظيم التنفيذي) التابع للجنة .

(أ) الوظائف الجديدة

البرنامج ٥٤٠ (الاحصاء) واحدة من الرتبة المحلية

(ب) الوظائف المعاد توزيعها

من المقترح اعادة توزيع الوظائف التالية فيما بين البرامج :

- وظيفة واحدة ف-٤ من البرنامج ٣٤٠ (التجارة الدولية) الى البرنامج ٢١٠ (القضايا والسياسات الانمائية) ؛

- وظيفة واحدة ف-٣ من البرنامج ٢١٠ (القضايا والسياسات الانمائية) الى البرنامج ٣٤٠ (التجارة الدولية)؛
- وظيفة واحدة ف-٣ من البرنامج ٤٦٠ (الموارد الطبيعية) الى البرنامج ٥٢٠ (العلم والتكنولوجيا)؛
- وظيفة واحدة من الرتبة المحلية من البرنامج ٤٤٠ (العمل والادارة والاستخدام) الى البرنامج ٥٤٠ (الاحصاء).

(ج) الوظائف المعاد تصنيفها

يقترح اعادة تصنيف الوظيفة التالية :

البرنامج ٥٤٠ (الاحصاء) وظيفة واحدة ف-٥ الى د-١.

(د) الوظائف الممولة من خارج الميزانية

تقع الوظائف التي سيتم انشاؤها من الموارد الخارجة عن الميزانية ضمن اطار البرامج التالية :

١١٠ (التوجيه والتنظيم التنفيذى)	وظيفة واحدة رتبة محلية
٥٤٠ (الاحصاء)	وظيفة واحدة ف-٢/١ ووظيفة واحدة رتبة محلية
٧٨٠ (شؤون المكتبة والتوثيق)	وظيفة واحدة ف-٤
٧٩٠ (ادارة نشاطات التعاون التقني)	وظيفة واحدة ف-٢/١ ووظيفتان رتبة محلية
٨٠٠ (الادارة والخدمات المشتركة)	ثلاث وظائف رتبة محلية

(هـ) الوظائف المسندة بموجب مبدأ اللامركزية

من المتوقع أن تحصل اللجنة، تطبيقا لمبدأ اللامركزية، على وظيفة واحدة ف-٢/١ لتلحق بملاك البرنامج ١١٠ (التوجيه والتنظيم التنفيذى).

٣ - برنامج المنشورات

رأت الامانة التنفيذية أن من المناسب طرح برنامج منشوراتها المقترح (E/ECWA/118/Add.2) بغية الحصول على السند التشريعي اللازم وحتى يصبح البرنامج اكثر تجاوبا مع احتياجات الدول الاعضاء. وتشكل هذه المقترحات توسعا كبيرا في البرنامج الحالي من حيث عدد المنشورات المتكررة. ففي حين ستقوم الامانة التنفيذية خلال فترة السنتين الحالية (١٩٨٠-١٩٨١) باصدار ستة منشورات متكررة تغطي برنامجي القضايا والسياسات الانمائية،

والاحصاء، فان برنامج المنشورات المقترح للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ سوف يرفع عدد المنشورات المتكررة الى عشرة، اذ سيضاف الى المنشورات الحالية سلاسل متكررة تتعلق بالاغذية والزراعة، وبالتنمية الصناعية، وبالموارد الطبيعية. وسوف ينطوي هذا التوسع في برنامج المنشورات على بعض التخفيض في عدد النسخ الصادرة، لكن الامانة التنفيذية ترى ذلك مبررا اذا كان يفسح المجال لاصدار منشورات جديدة. وقد حافظت مخصصات الميزانية لبرنامج المنشورات على نفس مستويات الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ معدلة حسب معدل التضخم.

٤ - المؤتمرات والاجتماعات وافرقة الخبراء

تتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة للامانة التنفيذية (E/ECWA/118) مقترحات بعقد ٢٢ مؤتمرا واجتماعا وفريقا للخبراء (E/ECWA/118/Add.3)، منها ١٥ اجتماعا لافرقة خبراء وسبعة اجتماعات حكومية مشتركة. وسيتم تمويل خمسة افرقة خبراء مخصصة ضمن اطار الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣. وتتضمن هذه الميزانية ايضا تقديم المساعدة المؤقتة لستة اجتماعات حكومية مشتركة. كما يتوقع أن يتم تمويل باقي افرقة الخبراء والاجتماعات الحكومية المشتركة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وباستثناء ثلاثة اجتماعات ستمول من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية، فان مخصصات هذه الاجتماعات من الموارد الخارجة عن الميزانية ذات طابع استدلالي ومؤقت فحسب، حيث أن هذه المخصصات سوف تخضع لموافقة جهات التمويل من الهيئات أو الحكومات التي تسهم في تنفيذ برنامج عمل اللجنة.

٥ - الدراسات والأبحاث

يمثل برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ (E/ECWA/118)، من وجهة نظر فنية، استمرارا للاتجاه المتمثل في اجراء دراسات متعمقة حول مختلف المشاكل الفنية والقضايا الاجتماعية - الاقتصادية، مع مزيد من التركيز على تحديد مشاريع تعاونية اقليمية أو شبه اقليمية.

٦ - الاغذية والزراعة

يتمثل التوجه الرئيسي للبرنامج في ميدان الاغذية والزراعة، في تعزيز النشاطات ذات الأهمية العملية بالنسبة لحكومات البلدان المعنية أو للمنظمات الاقليمية المشتركة بين هذه الحكومات. وبالمقارنة مع فترة السنتين السابقة، هناك مزيد من الابتعاد عن النشاطات ذات الطابع الاكاديمي والنشاطات التي اخفقت في ايجاد مردود عملي، لأن الأطر اللازمة لاستيعاب نواتج تلك الانشطة ليست بفعالة بعد لا على الصعيد القطري ولا الاقليمي، ومن هذه الأطر مثلا الدراسات المنظورية ودراسات المواءمة المبنية على تقنيات معقدة، والجهود الرامية الى التنسيق بين الخطط الزراعية. والى جانب استمرار الاهتمام بتوفير معلومات موضوعية عن أوضاع الزراعة

وتطوراتها واتجاهاتها والتغيرات التي تطرأ على سياستها العامة، فسيتم توجيه جهود المساعدة في مجال التخطيط، نحو حل المشاكل التخطيطية المحددة وتحسين عملية التخطيط في بلدان الاكوا . وسوف تتواصل ايضا النشاطات الرامية الى تعزيز التعاون بين البلدان بغية تحسين وضع الامن الغذائي الاقليمي وضمان مزيد من الكفاءة في حفظ وادارة الموارد الزراعية، وذلك بانتهاج خطوط محددة للعمل . واخيرا، هناك مزيد من التركيز على نشاطات التنمية الريفية، بعد أن تبين أن الضعف السائد في الخدمات الزراعية والمؤسسات الريفية يشكل سببا رئيسيا في عدم كفاءة تنفيذ برامج التنمية الزراعية . كما سيتم تنفيذ نشاطات في اطار خطة عمل المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية لعام ١٩٧٩ .

٧ - التخطيط الانمائي

تتعلق التغييرات الرئيسية التي ادخلت على برنامج عمل الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ في مجال التخطيط الانمائي بادخال نشاطات تتعلق بأقل البلدان نموا . أما النشاطات الاخرى فتمثل استمرارا للنشاطات التي كانت قد بدأت خلال فترة السنتين الحالية .

٨ - المستوطنات البشرية

تمثل النشاطات في مجال المستوطنات البشرية، بالدرجة الاولى، استمرارا للنشاطات التي كانت قد بدأت خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ . وتتصل النشاطات التي سيتم الشروع فيها بتمويل الاسكان وادارة المدن .

٩ - التنمية الصناعية

معظم الموارد المطلوبة في اطار برنامج التنمية الصناعية (٨٠ في المائة) سيعاد توزيعها بغية استكمال النشاطات التي شرع بتنفيذها في فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (تنسيق سياسات وخطط وبرامج التصنيع، والصناعات الهندسية، وتقييم الامكانات الصناعية، والتخطيط الصناعي الاقليمي) . وتتعلق النشاطات الجديدة التي ادخلت على البرنامج بتنمية صناعات الاسمدة والصناعات القائمة على الزراعة .

١٠- التجارة الدولية

في ميدان التجارة الدولية تتمثل النشاطات التي تضمّنها البرنامج في متابعة الدراسات الأساسية التي اجريت خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ . وفي هذا الصدد سوف يتركز الاهتمام على تحديد فرص التبادل التجاري داخل المنطقة وعلى الفرص المتاحة للتكامل الاقليمي .

١١- العمل والادارة والاستخدام

في ميدان العمل والادارة والاستخدام يشتمل البرنامج في معظمه على نشاطات جديدة تتعلق بالانتفاع الامثل من القوى البشرية المتاحة وتطوير المهارات اللازمة .

١٢- الموارد الطبيعية

الموارد التي تتطلبها النشاطات المخططة في ميدان الموارد الطبيعية تتعلق في المقام الاول بالقيام بنشاطات جديدة في مجال تنمية موارد الطاقة والموارد المعدنية والمائية . وفي مجال الطاقة هناك عناصر تم ادخالها لأول مرة وهي : تخطيط الطاقة ، واقتصاديات نقل النفط والغاز ، وتنمية العمالة الماهرة في قطاع النفط والغاز ، وتنمية الطاقة الكهربائية . وفي مجال الموارد المائية تم ادخال نشاطات تتعلق بالبحار الاقليمية .

١٣- النشاطات السكانية

تمثل النشاطات السكانية الواردة في برنامج الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ استمرارا واستكمالا للنشاطات التي بدأ العمل فيها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ .

١٤- المالية العامة

في مجال المالية العامة ، تتصل النشاطات الجديدة الرئيسية التي سيتم الشروع فيها خلال فترة السنتين بالمؤسسات العامة وبامكانات توافر الموارد المالية في بلدان الاكوا .

١٥- العلم والتكنولوجيا

يشتمل مجال العلم والتكنولوجيا على ستة عناصر برنامجية مترابطة بدأ العمل في ثلاثة منها خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . وفي حين ينصب الاهتمام في العناصر البرنامجية الثلاثة الاولى على المشاكل المتصلة بالاعتماد على الامدادات الاجنبية من التكنولوجيا لتلبية الحاجة الى توسيع نظم الانتاج وتحسينها ، يتركز اهتمام العناصر البرنامجية الثلاثة الاخرى على مجموعة المشاكل المرتبطة بانتقال الكفاءات العلمية والتكنولوجية وتعليمها وتدريبها . الا أن هاتين المجموعتين من القضايا ليستا منفصلتين عن بعضهما ، وانما تشكلان كلا متكاملا وتمثلان جوهر برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . كما أنها تقع جميعا ضمن مجالات البرنامج الرئيسية الثمانية التي اختارتها اللجنة الحكومية الدولية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثانية .

١٦- التنمية الاجتماعية

تهدف النشاطات المبذولة في مجال التنمية الاجتماعية الى المساهمة في الجهود الوطنية وفي التعاون الاقليمي من أجل تعزيز الوعي بدور العناصر الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من السياسات والخطط والبرامج الانمائية الشاملة . كما أنها ستقدم بعض المساهمات الفنية في

سبيل (أ) تعزيز التنمية الاجتماعية المستندة الى نهج يتقصى الاحتياجات؛ (ب) ابتكار تدابير واستحداث موارد تقوم على الجهد الذاتي للنهوض بالرفاه الاجتماعي؛ (ج) زيادة المشاركة الايجابية لفئات اجتماعية معينة في عملية التنمية؛ (د) الحيلولة دون حدوث خلل اجتماعي كنتيجة للنمو الاقتصادي غير المتوازن؛ (هـ) رفع مستوى أداء العاملين في مجالات التخطيط الاجتماعي وتحليل السياسات والخدمة الاجتماعية وتقييم التقدم الاجتماعي.

١٧- الاحصاء

تستهدف النشاطات المزمعة في مجال الاحصاء، من ناحية اولى، تعزيز النظم الاحصائية في الدول الاعضاء، وهي تتعلق باجراء ابحاث حول المناهج الاحصائية وتحسين اجراءات وطرق جمع البيانات. وتتعلق هذه النشاطات، من ناحية أخرى، بمساعدة الدول الاعضاء في اعتماد مقاييس وتصنيفات الامم المتحدة في اعداد الحسابات القومية واحصاءات الاسعار واجراء المقارنات الدولية المتعلقة بالدخل.

١٨- النقل والمواصلات والسياحة

سوف تتناول خمسون في المائة من النشاطات المقررة في مجال النقل والمواصلات والسياحة عناصر برنامجية بدأ العمل فيها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ (احتياجات التدريب، ومؤسسات النقل البحري المتعددة الجنسيات، وشبكات السكك الحديدية والطرق القليلة التكاليف وتنمية السياحة). وتتعلق النشاطات المستجدة بمشاريع النقل بين البلدان والنقل على المستوى الاقليمي، كما تتعلق بتنسيق النقل، وصيانة الطرق.

١٩- برنامج الشركات عبر الوطنية

جميع النشاطات المقررة في برنامج الشركات عبر الوطنية نشاطات جديدة، وهي توسع نطاق البرنامج ليشمل انواعا مختلفة من الشركات (المصارف الصناعية). وعلاوة على ذلك، هناك مزيد من التركيز على عمليات وممارسات الشركات عبر الوطنية.

٢٠- الخدمات الاستشارية الاقليمية ودون الاقليمية

يتم تنفيذ برنامج الخدمات الاستشارية الاقليمية ودون الاقليمية (E/ECWA/118/Add.1) بالتعاون الوثيق مع البرامج الفنية كل في ميدان اختصاصه. ويتلقى المستشارون الاقليميون الدعم من مجمل نشاطات تلك البرامج ويقدمون لها العون بالمقابل حسب الحاجة. ويتمثل

الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في مساعدة البلدان الاعضاء، بناء على طلبها، في معالجة قضايا انمائية محددة، وخصوصا فيما يتعلق بالتخطيط القطاعي وتدريب القوى العاملة، وفي تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة. وتتعلق هذه الخدمات، التي تنطوي على قدر كبير من السفر في بعثات استشارية، باستكمال نشاطات البرامج الفنية التالية التي تقوم بها اللجنة: القضايا والسياسات الانمائية، التنمية الصناعية، التمويل والادارة الانمائيان، التنمية الاجتماعية، الاحصاء، النقل والمواصلات والسياحة. ويشتمل برنامج الخدمات الاستشارية الاقليمية ودون الاقليمية على ستة برامج فرعية يشارك فيها ثمانية مستشارين اقليميين. وهو يمثل استمرارا لبرنامج الخدمات الاستشارية للفترة ١٩٨٠-١٩٨١. ولذلك، لا ينتظر استحداث خدمات استشارية جديدة.

الفصل الرابع

القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثامنة

٨٨ (د-٨) الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني *

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها رقم ٢٧-(د-٣) لعام ١٩٧٦ القاضي باعداد دراسة عن الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني ،

واذ تشير الى مذكرة الامين التنفيذي (١) المتضمنة شرحا عن مراحل تنفيذ الدراسة ، آخذة بعين الاعتبار الملاحظات التي اوردها وفد فلسطين على هذه المذكرة ،

١- تؤكد على ضرورة انجاز هذه الدراسة في اسرع وقت ممكن لما لهذه الدراسة من أهمية ؛

٢- تطلب الى الامين التنفيذي تقديم تقرير عن تقدم العمل في اعداد الدراسة الى الدورة القادمة للجنة ؛

٣- تؤكد على ان الدراسة تشمل الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده .

الجلسة الثامنة
٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذي اتخذ في اعقابه هذا القرار انظر الفقرة ٥٩ .

(١) E/ECWA/129.

٨٩ (د-٨) تعداد الشعب العربي الفلسطيني*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها رقم ٢٨ (د-٣) لعام ١٩٧٦ القاضي بانجاز مشروع بتعداد الشعب العربي الفلسطيني ،

واذ تشير الى تقرير الامين التنفيذى (١) المتضمن شرحا عن عملية تنفيذ التعداد ،

١- تؤكد على ضرورة تنفيذ هذا المشروع لما له من أهمية قصوى واعطائه أولوية في برامج عمل اللجنة ؛

٢- تطلب الى الامين التنفيذى متابعة الاجراءات اللازمة لانجاز التعداد ؛

٣- تحث الدول الاعضاء التي قامت باجراء التعداد السكاني بتقديم نتائج هذا التعداد المتعلقة بابناء الشعب العربي الفلسطيني فيها الى اللجنة ، والدول الاعضاء التي لم تقم بعد باجراء التعداد على القيام بذلك وتزويد اللجنة بالمعلومات المتوفرة لديها عن ابناء الشعب الفلسطيني المتواجدين فيها ؛

٤- تطلب أيضا الى الامين التنفيذى تقديم تقرير عن تقدم العمل في هذا المشروع الى الدورة القادمة للجنة ؛

٥- تطلب من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية مواصلة دعم مشروع تعداد الشعب الفلسطيني .

الجلسة الثامنة

٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرة ٦٠ .

(١) E/ECWA/129.

٩٠ (د-٨) توسيع الخدمات الاستشارية الاقليمية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجالات الصناعات الزراعية والتجارة الدولية*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

بالاستناد الى العرض الذى قدمته الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا حول برنامج العمل والاولويات لعامي ١٩٨٢-١٩٨٣ ،

واذ تلاحظ بالتقدير جهود الامانة التنفيذية للجنة في مجال الخدمات الاستشارية الاقليمية التي قامت بها خلال الاعوام الماضية ،

واذ تدرك أهمية الخدمات الاستشارية في مساعدة الدول الاعضاء على حل كثير من المشاكل والاختناقات التي تواجه جهودها التنموية في مختلف الحقول الاقتصادية والاجتماعية ،

واذ تلاحظ بأسف قصور الموارد المالية والبشرية المخصصة للخدمات الاستشارية الاقليمية المخصصة لبرنامج العمل في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ عن سد الحاجات الماسة لدول المنطقة على صعيد وطني واقليمي في بعض المجالات الحيوية وخاصة تنمية وترشيد الصناعات الزراعية بصورة عامة وصناعات المواد الغذائية والغزل والنسيج بصورة خاصة وقضايا التجارة الدولية ذات المساس الاكيد بمختلف اوجه النشاط الاقتصادى ،

١- توصي بتأسيس خدمات استشارية في مجال الصناعات الزراعية والصناعات النسيجية لترفد بوجه فعال الخدمات التي تقدمها الوكالات الدولية المتخصصة في هذا المجال ؛

٢- توصي أيضا بتخصيص المبالغ اللازمة لتأمين الخدمات الاستشارية في حقل التجارة الدولية وميزان المدفوعات وتشجيع الصادرات وترشيد الاستيراد لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ؛

٣- تطلب الى الامين التنفيذى القيام بالاتصالات اللازمة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي وسائر المراجع والجهات الدولية المعنية لتأمين الموارد المالية اللازمة لتحقيق الخدمات الاستشارية المذكورة أعلاه ؛

٤- تناشد الدول الاعضاء القيام بالجهود اللازمة لمساندة نشاط الامين التنفيذى في تأمين الخدمات الاستشارية المطلوبة ؛

٥- تطلب من الامين التنفيذى تقديم تقرير عما تم اتخاذه في هذا الشأن الى الدورة التاسعة للجنة .

الجلسة الثامنة

٦ ايار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار، انظر الفقرات ٨٢-٨٥ .

٩١ (د-٨) المعاقـــــــون*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ٨٧ (د-٧) المؤرخ في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠ بشأن السنة الدولية للمعاقين ،

واذ تستذكر قرار الجمعية العامة ٣٤/١٥٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ،

واذ تحيط علما ، مع التقدير ، بالنشاطات التي تنظمها ، بشأن السنة الدولية للمعاقين ، الحكومات والمنظمات المشتركة بين الحكومات ، والمنظمات غير الحكومية في منطقة غربي آسيا ،

واذ تقدر أهمية مواصلة وتعزيز مبادرات ونشاطات السنة الدولية للمعاقين ،

واذ تشير الى مذكرة الامين التنفيذى (١) المتعلقة بالسنة الدولية للمعاقين ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار الوثيقـــة المعنونة " مشكلة المعاقين في منطقة غربي آسيا : الملامح وابعاد المواجهة وخطة العمل الاقليمية" (٢) ،

١- تعتمد خطة العمل الاقليمية الواردة في تلك الوثيقة (٢) ؛

٢- تطلب الى الامين التنفيذى احالة الوثيقة المذكورة (٢) الى امانة السنة الدوليـــة للمعاقين كاسهام اقليمي في برنامج العمل طويل الامد للمعاقين الذى ستنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ؛

٣- تحـث الدول الاعضاء في اللجنة على وضع وتنفيذ برامج عمل وطنية طويلة الامد فـي مجال الاعاقة ؛

٤- تطلب الى الامين التنفيذى تعزيز عمل اللجنة في مجال الوقاية من الاعاقة وتأهيل المعاقين ، وذلك في اطار برنامج اللجنة للتنمية الاجتماعية وفي سياق الاستراتيجية الانمائيـــة الدولية للثمانينات ؛

٥- تطلب الى الامين العام العمل على مواصلة ومتابعة مبادرات ونشاطات السنـــة الدولية للمعاقين ، ولاسيما تنفيذ برنامج العمل طويل الامد للمعاقين .

الجلسة الثامنـــة

٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار ، انظر الفقرات ٩٣-٩٨ .

(١) E/ECWA/119/Add.1 .

(٢) E/ECWA/119 .

٩٢ (د-٨) تطوير النقل والتكامل*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها رقم ٧٣ (د-٦) بشأن التعاون الاقليمي في ميدان النقل الذى طلب من الامين التنفيذى تقديم توصياته ومقترحاته بهذا الخصوص في ضوء الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكامل لغربي آسيا ،

واذ تؤكد من جديد على أهمية تطوير روابط للنقل والاتصالات على الصعيد الاقليمي لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان غربي آسيا ،

واذ تلاحظ مع الارتياح الجهود التي تبذلها الامانة التنفيذية في ميدان النقل والاتصالات(١) ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار البيانات التفصيلية التي القيت من قبل الوفود ،

١- تدعو الدول الاعضاء الى ان تولي التوصيات الصادرة عن الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكامل لغربي آسيا ما تستحقه من اهتمام في اطار خططها الرامية الى تطوير قطاع النقل والاتصالات؛

٢- تحيط علما بتوصيات اجتماع الامم المتحدة العالي المستوى المعني باستعراض التعاون الفني بين البلدان النامية ، وذلك فيما يتعلق بالتعاون في مجال النقل والاتصالات؛

٣- تطلب الى الامين التنفيذى مواصلة جهوده لتعزيز التعاون بين البلدان النامية في ميدان النقل والاتصالات على الصعيد الاقليمي ؛

٤- تدعو الدول الاعضاء الى مساندة جهود الامانة التنفيذية في تنفيذ التوصيات المشار اليها في الفقرتين ١ و ٢ .

الجلسة الثامنة

٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٢٧٢-٢٧٦ .

(١) E/ECWA/121 .

٩٣ (د-٨) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ٥٦ (د-٥) بشأن الاهداف البعيدة المدى والاستراتيجية الانمائية الاقليمية ، وقرارها ٧٦ (د-٦) بشأن انشاء لجنة حكومية مشتركة من خبراء التنمية في الدول الاعضاء لاعداد تقرير حول وجهة نظر منطقة غربي آسيا في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث،

واذ تستذكر أيضا مداولاتها اثناء الدورة السابعة للجنة حول الاستراتيجية الانمائية الاقليمية لعقد الثمانينات،

واذ تلاحظ بالتقدير أعمال المتابعة التي قام بها الامين التنفيذي فيما يتعلق بدعم الاستراتيجية الانمائية لمنطقة غربي آسيا (١) ،

واذ تأخذ علما بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٥/٥٦ الذي أقرت فيه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، الواردة في مرفق القرار المذكور،

١- تطلب الى الامين التنفيذي أن يعمل على تسهيل تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، عن طريق مساعدة الدول الاعضاء في المجالات التالية :

(أ) تقدير الآثار المترتبة على الاستراتيجية الانمائية الدولية بالنسبة لمنطقة غربي آسيا ، مع مراعاة الاولويات التي حددتها الاستراتيجية الانمائية للمنطقة ؛

(ب) ترجمة غايات الاستراتيجية الانمائية الدولية وأهدافها وكذلك التدابير التي انطوت عليها على مستوى السياسة العامة الى غايات واهداف وطنية تتمشى مع الاحتياجات والظروف السائدة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ؛

(ج) القيام بصورة دورية باستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الاقليمي مع مراعاة امكانية تعديل التدابير المتخذة على مستوى السياسة العامة في ضوء الاحتياجات والتطورات المستجدة على الصعيدين الوطني والاقليمي .

٢- تطلب ايضا الى الامين التنفيذي تقديم تقرير عن هذا الموضوع الى اللجنة في دورتها التاسعة .

الجلسة الثامنة

٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذي اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٩٩-١٠٤ .

(١) E/ECWA/122 .

٩٤ (د-٨) مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارى الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٣/١٤٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ و ٣٤/١٩٠ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ،

واذ تستذكر ايضا قرار الجمعية العامة ٣٥/٢٠٤ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ الذى تنص الفقرة ٢ من منطوقه على حث جميع الدول الاعضاء على تعزيز وزيادة الوعي بأهمية المؤتمر، وتكثيف استعداداتها بشأنه على الصعد الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية بما يكفل له ضمانات النجاح ،كما تقضي الفقرة ٥ من منطوقه بحث جميع الاجهزة والمنظمات والهيئات المعنية في منظومة الامم المتحدة ،بما فيها اللجان الاقليمية ،على زيادة مشاركتها في العملية التحضيرية للمؤتمر مع الاستمرار في تقديم أقصى مساهمة من جانبها في هذه العملية ، والتعاون مع الامين العام للمؤتمر ومساندته في هذا الخصوص،

واذ تدرك أهمية تسخير مصادر جديدة ومتجددة للطاقة من أجل تنمية الدول الأعضاء ،

واذ تلاحظ مع الارتياح نجاح اجتماع فريق الخبراء الاقليمي التحضيرى لمؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذى نظمته الامانة التنفيذية للجنة في بيروت في الفترة من ١٢ الى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ،

واذ تأخذ علما بتقرير الاكوا الاقليمي المقدم الى المؤتمر(١) ،

١- تأخذ علما بتوصيات الاجتماع الاقليمي على النحو الذى وردت به في ذلك التقرير؛

٢- تدعو جميع الدول الاعضاء الى أن يكون تمثيلها في المؤتمر على أعلى مستوى فني ممكن ؛

٣- تدعو الدول الاعضاء ايضا الى ان تضمن التعبير الكامل عن توصيات الاجتماع الاقليمي في صلب أى برنامج عمل ينبثق عن المؤتمر؛

٤- تطلب الى الامين التنفيذى أن يعمل على تأمين موارد اضافية كافية للامانة التنفيذية للجنة تخصص لضمان حسن التنفيذ الاقليمي لأى برنامج عمل ينبثق عن المؤتمر، ولكفاءة اداء أية مهام أخرى في ميدان مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن ان توكل الى الأمانة التنفيذية في أعقاب المؤتمر.

الجلسة الثامنة

٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٧٧-٧٩.

(١) E/ECWA/116 .

٩٥ (د-٨) انتقال مكاتب اللجنة الى بغداد *

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها رقم ٧٨ (د-٧) المتعلق بانتقال مكاتب اللجنة الى بغداد ،

واذ تأخذ علما بما جاء في رسالة الامين العام للامم المتحدة الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها الثامنة من ان قدرا كبيرا من التقدم قد احرز تمهيدا لنقل مقر اللجنة الى بغداد ، ومن انه ينبغي الشروع في الانتقال الى بغداد فور حل المسائل القليلة العالقة ،

واذ تعبر عن خالص تقديرها للحكومة العراقية لكل ما قدمته وتقدمه من أجل الانتهاء ، في اقرب وقت ممكن ، من تشييد واقامة المرافق اللازمة لانتقال اللجنة الى مقرها الدائم في بغداد ،

تطلب الى الامين العام للامم المتحدة :

١- ان يقوم ، بالسرعة الممكنة بعد انتهاء الدورة الثامنة للجنة ، بتوفير عدد كاف من الموظفين لمكتب الاتصال في بغداد التابع للجنة بما يمكنه من الوصول ، مع الحكومة العراقية ، الى حلول للمسائل القليلة العالقة ؛

٢- ان يواصل ايلاء اهتمام خاص بجميع القضايا والمسائل التي تؤثر على مستوى كفاءة وقدرة اداء موظفي اللجنة وذلك للشروع في انتقال سكرتارية اللجنة الى بغداد بموعد اقصاه نهاية شهر آب/اغسطس ١٩٨١ ولتأمين الوسائل المناسبة وشروط العمل الموءاتية التي تمكن سكرتارية اللجنة من تقديم خدماتها للدول الاعضاء بأعلى قدر من الكفاءة .

الجلسة الثامنة

٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في اعقابه هذا القرار انظر الفقرات ١١٩-١٢٤ .

٩٦ (د-٨) تدعيم العمل الاحصائي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تقدر الجهود المبذولة لتدعيم العمل الاحصائي في الامانة التنفيذية وتشكرها على الخدمات التي استطاعت ان تقدمها في هذا المجال ،

ونظرا لما لتحسين وتعزيز القدرات الاحصائية في دول المنطقة من أهمية كبرى في توفير البيانات والاحصاءات السليمة التي تتطلبها السياسات الانمائية والاجراءات التنفيذية في هذه الدول ،

ونظرا للدور الفعال الذى يمكن للامانة التنفيذية ان تؤديه عن طريق الوحدة الاحصائية التابعة لها ، سواء من حيث المساعدة في تطوير الاجهزة الاحصائية الوطنية وتدريب العاملين فيها ، او المساهمة في تعميق وتوحيد المفاهيم والاساليب الاحصائية على المستوى الاقليمي ،

وبما ان حاجة الدول الاعضاء في اللجنة الى الخدمات والاستشارات الاحصائية التي تقدمها الامانة التنفيذية في تزايد مستمر ،

ورغم ان اللجنة تقدر بشكل عال الجهود التي بذلها الامين التنفيذى في السنوات السابقة لتوسيع العمل الاحصائي وتقوية جهاز الوحدة الاحصائية ،

توصي اللجنة بضرورة تدعيم هذه الوحدة وتوسيع قدراتها لتتمكن عمليا من سد الاحتياجات المتنامية للدول الاعضاء في مجال توفير البيانات الاحصائية وتدريب العاملين عليها وتقديم الخدمات الاستشارية المطلوبة .

الجلسة الثامنة

٦ أيار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٨٣-٨٤ .

٩٧ (د-٨) تعاون اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع المنظمات العربية والاقليمية المتخصصة لتنسيق المشروعات المشتركة لديهـــا *

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

نظرا لما لاحظته من وجود ازدواج في بعض الدراسات والاعمال الواردة في برنامـج العمل والاولويات ١٩٨٢-١٩٨٣ مع المنظمات العربية والاقليمية ،

ونظرا لمايسبب هذا الازدواج من هدر للطاقات البشرية والموارد المالية ،

وادراكا منها لاهمية التعاون بين اللجنة والمنظمات المذكورة ،

١- توصـي الامانة التنفيذية للجنة بضرورة التشاور المسبق مع المنظمات العربيـــة والاقليمية المتخصصة ذات الاهتمامات المشتركة قبل اعداد مقترحات مشاريع الدراسات والاعمال في برامج عملها القصيرة المدى والمتوسطة المدى ، والتنسيق معها تجنبا لتكرار هذه الدراسات والاعمال ؛

٢- كما توصي الامانة التنفيذية بالتعاون مع المنظمات العربية والاقليمية المتخصصة في القيام بالدراسات والاعمال ذات الطبيعة المشتركة ؛

٣- تناشد المنظمات العربية والاقليمية المتخصصة التعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في سبيل تحقيق مضمون الفقرتين السابقتين من هذا القرار ؛

٤- تطلب من الامين التنفيذى اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتحقيق ما جاء في هـــذه التوصيـــة ؛

٥- تكلف الامين التنفيذى بتقديم تقرير سنوى حول الخطوات العملية التي تم اتخاذها باتجاه توثيق التعاون بين اللجنة والمنظمات العربية الاقليمية المتخصصة .

الجلسة الثامنـــة

٦ ايار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ١١٢-١١٣ .

٩٨ (د-٨) برنامج العمل للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ *

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

بعد أن نظرت في مشروع برنامج العمل للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ لمختلف أنشطة اللجنة (١) ،

وبعد أن ادخلت التعديلات التي اقترحتها الدول الاعضاء ،

وقد أخذت علما بقرار الجمعية العامة ٣٥/٢٠٩ الذى ينهي النشاطات الواردة في برنامج عمل ١٩٨٠-١٩٨١ والتي تم تحديدها كنشاطات فات أوانها أو ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى (٢) ،

واذ تدرك أن برنامج العمل يتطلب الموافقة على الموارد المطلوبة من أجل القيام بالنشاطات الواردة فيه ،

١- تعتمد برنامج العمل للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ مع ما أدخل عليه من تعديلات؛

٢- تدعو الامين التنفيذى الى ان يسعى الى الحصول على الموارد اللازمة للنشاطات التي لم يشملها برنامج العمل المقدم الى الجمعية العامة؛

٣- تطلب الى الامين التنفيذى تقديم تقرير الى الدورة التاسعة عما تم اتخاذه في هذا الشأن .

الجلسة الثامنة

٦ ايار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٨٢-٨٥ .

(١) E/ECWA/118 و Add.1 .

(٢) انظر E/ECWA/120/Add.1 .

٩٩ (د-٨) تعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتطويره*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ٣٣ (د-٣) الذى قررت فيه انشاء صندوق تبرعات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لتمويل برنامج عمل اللجنة من خارج الميزانية ،

واذ تستذكر ايضا قراريها ٤٥ (د-٤) و ٧٩ (د-٧) اللذين حثت فيهما الدول الاعضاء على تقديم التبرعات من أجل التمويل العام لبرامج اللجنة ،

واذ تعرب عن شكرها لتلك الدول الاعضاء ولمؤسسات التمويل العربية التي ساهمت في حساب المساهمات المالية منذ انشائه ،

واذ تعرب ايضا عن شكرها لحكومتي فرنسا وهولندا للتبرعات السخية التي قدمتاها خلال فترة السنتين السابقتين لدعم نشاطات اللجنة ،

واذ تسجل مع الارتياح الاهمية الكبيرة للمساهمات الطوعية في تنفيذ برامج عمل اللجنة (١) ،

واذ تدرك الحاجة الى تعبئة الموارد لتمكين حساب المساهمات المالية من الاستمرار في تأدية دوره الفعال ،

١- تقرر اتاحة الفرصة ، خلال الدورات السنوية للجنة ، أمام الدول الاعضاء والدول غير الاعضاء التي تحضر بصفة مراقب ، لتقديم مساهمات عامة او محددة الهدف من أجل تنفيذ وتطوير برامج اللجنة ؛

٢- تطلب الى الامين التنفيذى ان يقدم قبل ستة اشهر من كل دورة سنوية ، مقترحات ببرامج عامة أو محددة وذلك لغرض جمع التبرعات اللازمة لتمويلها ؛

٣- تطلب كذلك الى الامين التنفيذى تقديم تقرير الى الدورة التاسعة عما تم اتخاذه في هذا الشأن .

الجلسة الثامنة

٦ ايار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٨٠-٨٢ و٨٦ و٨٨ .

(١) E/ECWA/117/Add.1 .

١٠٠ (د-٨) برنامج عمل لصالح البلدان الاعضاء الأقل نموا*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ١٦ (د-٢) بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في المنطقة ، الذى حث الامين التنفيذى في الفقرة ٢ منه على مواصلة جهوده من أجل تقديم خدمات اضافية والقيام بنشاطات لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان ،

واذ تأخذ علما بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٤/ ٢١٠ بشأن التدابير الخاصة لصالح اقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، وقرار الدورة الاستثنائية ٤ (د إ-١١) بشأن التدابير الكفيلة بمعالجة الوضع الحرج في اقل البلدان نموا ،

واذ تأخذ علما ايضا بقرارى الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٤/٢٠٣ و٣٥/٢٠٥ المتعلقين بانعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، من أجل انجاز واقرار ودعم برنامج العمل الشامل الجديد لصالح اقل البلدان نموا ، اللذين حثت فيهما الجمعية العامة أجهزة ومؤسسات وهيئات الامم المتحدة كافة ، بما فيها اللجان الاقليمية ، على الاسهام في انجاح المؤتمر ،

واذ تأخذ في اعتبارها نصوص الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث المتعلقة بأقل البلدان نموا ،

واذ تلاحظ بارتياح جهود الامين التنفيذى من أجل مساعدة البلدان الاعضاء الأقل نموا في اللجنة في أعمالها التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا (١) ،

١- تحث الامين التنفيذى على التنفيذى على العمل من أجل تأمين ابراز احتياجات البلدان الأقل نموا في المنطقة بالشكل المناسب في برنامج العمل الشامل الجديد على الصعيد الاقليمي ؛

٢- تطلب الى الامين التنفيذى تكثيف الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل تنفيذ برنامج العمل الشامل الجديد على الصعيد الاقليمي في ضوء نتائج المؤتمر ؛

٣- تطلب ايضا الى الامين التنفيذى ان يتشاور مع الامين العام للامم المتحدة حول اسناد النشاطات التي تتصل بمصالح أقل البلدان نموا في المنطقة الى اللجنة ؛

٤- تدعو الامين التنفيذى الى تقديم تقرير الى الدورة التاسعة للجنة حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة الثامنة

٦ ايار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٦٦-٦٧ .

(١) E/ECWA/127 .

١٠١ (د-٨) برنامج منشـــورات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تضع في اعتبارها ان الاكوا تقوم ، ضمن اطار نشاطاتها الاعتيادية ، باصدار دراسات وتقارير في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ذات أهمية خاصة بالنسبـــة للأوساط الحكومية والفنية والاكاديمية في بلدان المنطقة ،

واذ تؤكد على الحاجة الى طبع ونشر هذه الدراسات والتقارير وخاصة باللغة العربية ،

واذ تؤكد الاهمية الكبرى للتعاون التقني فيما بين البلدان والمناطق الناميـة خاصة بعد اعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنفيذه ، وهو أمر يضفي مزيدا من الأهمية على توزيع منشورات اللجنة على نطاق واسع،

واذ تؤكد ايضا أهمية اعداد وتوزيع المنشورات والوثائق بأقل كلفة ممكنة وبأكـبر عدد متاح ،

١- تعتمد برنامج المنشورات للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ (١) ،

٢- تحث الامانة التنفيذية على توسيع نشر وتوزيع نتائج أعمالها في حدود الامكانيات المتوفـــرة .

الجلسة الثامنـــة

٦ ايار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذي اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرة ٨٢ .

(١) E/ECWA/118/Add.2.

١٠٢ (د-٨) مشاريع التعاون الفني في الميدان الاحصائي *

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ٤١ (د-٤) ، وخاصة الفقرة ٢ (د) منه، التي تعتبر أن الاحصاءات ذات الصلة بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية هي احدى الأولويات التي يجب اعتمادها في تنفيذ المشاريع،

واذ تدرك الحاجة الى تحسين قدرات الدول الاعضاء على الاستمرار في اجراء مسوح الأسر وعلى اقامة نظام مقارنات تتسم بدرجة معقولة من الدقة ، للفوارق بين البلدان في الانتاج والدخل والقوة الشرائية للعملات،

١- تعرب عن شكرها لمدير برنامج الامم المتحدة الانمائي على الدعم المقدم الى المشروع الاقليمي لخدمات مسوح الأسر في غربي آسيا (١) ؛

٢- تحث الدول الاعضاء على المشاركة الكاملة في المشاريع الاحصائية الاقليمية التي تنفذها اللجنة .

الجلسة الثامنة

٦ ايار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٨٢-٨٣ .

(١) انظر E/ECWA/120/Add.2 ، الفقرات ٣١-٣٥ .

١٠٣ (د-٨) متابعة برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظمة الامم المتحدة ،

واذ تستذكر ايضا برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذى أقره في ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩ مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، ولا سيما الفقرة ٩٣ من برنامج العمل المذكور التي أوكلت الى اللجان الاقليمية القيام بدور قيادة الفريق المسؤول عن تنسيق برامج التعاون المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا ،

واذ تضع في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٣٤/٢١٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، والذى صادق في جملة أمور، على برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ،

واذ تؤكد على الحاجة الملحة الى دعم وتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الاعضاء بما يتيح لها امكانيه استخدام العلم والتكنولوجيا بمزيد من الفعالية في عمليات التنمية الخاصة بها ،

واذ تسلم بضرورة بذل جهود متناسقة ومتواصلة من جانب جميع قطاعات المجتمع الدولي بما يكفل المساعدة على تدعيم الطاقات الوطنية العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية ،

واذ تسلم ايضا بالدور الاساسي الذى تضطلع به أجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها فيما يتعلق باتخاذ اجراءات فعالة ومتناسقة ، بما في ذلك اعداد خطة عملية ، تنفيذا لبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ،

واذ تحيط علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل (١) وبخاصة الجزء المتعلق بأعمال مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ،

١- تطلب الى الامين التنفيذى اتخاذ التدابير اللازمة لتتمكن اللجنة من النهوض الفعال بالمسؤوليات المتزايدة التي اسندها اليها برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ؛

٢- تطلب أيضا الى الامين التنفيذى اتخاذ الترتيبات التي تكفل تأمين الموارد اللازمة من داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها بغية النهوض الفعال بالمسؤوليات الاضافية المذكورة في الفقرة السابقة .

الجلسة الثامنة

٦ ايار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرات ١٠٦-١٠٩ .

(١) E/ECWA/120 .

١٠٤ (د - ٨) برنامج اقليمي لتقديم المساعدة الفنية الى البلدان الاعضاء في مجال التمويل الانمائي *

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ٧٤ (د - ٦) الذى حث الامين التنفيذى على اتمام تقييم وتقدير حالة التمويل والادارة الانمائيين في بلدان المنطقة وعلى عرض ما يتوصل اليه من نتائج ومقترحات على الدول الاعضاء في اللجنة للنظر فيها واتخاذ ما يلزم بشأنها ،

واذ تستذكر أيضا الفقرة ٣ من القرار نفسه التي طلبت من الامين التنفيذى نقل رغبة اللجنة الى برنامج الامم المتحدة الانمائي في أن يكون له دور ايجابي في رعاية وتمويل برنامج لتحسين حالة التمويل والادارة الانمائيين في منطقة غربي آسيا ،

واذ تلاحظ بالتقدير جهود المتابعة التي قام بها الامين التنفيذى في هذا المجال ، بما في ذلك اعداد تقرير حول احتياجات البلدان الاعضاء الى المساعدة الفنية في حقل الادارة المالية (١) ،

واذ تدرك ما للقطاع العام من دور متعاظم في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان اللجنة وازدياد الحاجة الى تعزيز القدرات الفنية للعاملين بالقطاع العام من أجل تعبئة الموارد المالية وتوزيعها بشكل فعّال بغية تحقيق الاهداف الانمائية خلال الثمانينات ،

واذ تأخذ علما بضرورة تعبئة الموارد من أجل تحقيق معدل النمو ومستوى الادخار المالي المحددين في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ،

١ - توصي حكومات البلدان الاعضاء بأن تكثف جهودها من أجل تعزيز قدرات التدريب والخدمات الاستشارية لمؤسساتها الوطنية في مختلف جوانب التمويل الانمائي ؛

٢ - تطلب الى الامين التنفيذى متابعة التوصيات المتضمنة في التقرير المشار اليه في المقدمة مع قيامه ،بالتشاور مع البلدان الاعضاء باعداد دراسة حول امكانية توفير خدمة اقليمية لتلبية احتياجات البلدان الاعضاء الى التدريب والمشورة في حقل التمويل الانمائي (على المستوى الادارى العالي والمتوسط) وللتأكد من أن هذه الخدمة الاقليمية تكمّل الجهود الوطنية وتعمل بالتنسيق الكامل مع المؤسسات الاقليمية العربية المختصة ؛

٣ - تطلب أيضا الى الامين التنفيذى ،في ضوء الدراسة المشار اليها في الفقرة ٢ أعلاه ، تضمين المقترحات المطروحة بهذا الشأن في البرنامج الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي للدورة ١٩٨٢-١٩٨٦ ؛

٤ - تطلب كذلك الى الامين التنفيذى تقديم تقرير الى الدورة التاسعة للجنة عما تم اتخاذه في هذا الشأن .

الجلسة الثامنة
٦ ايار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرة ٨٥ .

(١) الفقرتان ٢ و ٣ من الوثيقة E/ECWA/129.

١٠٥ (د-٨) تحديد وتعزيز مهام اللجنة في اطار اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، وخصوصا الجزء الرابع من مرفق القرار فيما يتعلق بهياكل التعاون الاقليمي والمشترك بين الاقاليم ،

واذ تستذكر أيضا قرارى الجمعية العامة ٣٣/٢٠٢ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ و ٣٤/٢٠٦ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، وقرار اللجنة رقم ٦٩ (د-٦) بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، كذلك قرار اللجنة رقم ٨٠ (د-٧) بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ،

واذ تأخذ علما بمقرر الجمعية العامة ٣٥/٤٤٠ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ الذى قررت فيه ، بين جملة أمور ، دعوة اللجان الاقليمية ، خلال دوراتها العادية لعام ١٩٨١ ، الى النظر في الاثار المترتبة على قرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و ٣٢/٢٠٢ بالنسبة لدور هذه اللجان ومهامها ،

واذ تأخذ علما أيضا بتقرير الامين العام " الآثار المترتبة على قرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و ٣٣/٢٠٢ بالنسبة الى اللجان الاقليمية " (١) ، وخصوصا الملاحظات الواردة في الفقرات من ١٣ الى ٢٠ ومن ٧٦ الى ٧٩ ، وبتقرير الامانة التنفيذية (٢) الذى يرد فيه تقييم للآثار المترتبة على اسناد الفعاليات المركزية الاقتصادية والاجتماعية الى الاكوا ،

واذ تؤكد على مسؤولية اللجان الاقليمية في قيادة المجموعة في مجال التعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمي ، وفي تعزيز التعاون الاقليمي ،

واذ تؤكد على تخويل اللجان الاقليمية السلطة اللازمة للاضطلاع على نحو فعّال بمسؤولياتها المتزايدة ، وعلى ادراج اعتمادات مالية كافية في الميزانية لتحقيق أنشطتها ،

واذ تلاحظ مع التقدير ما قام به مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي من مبادرات لدعم دور اللجنة بوصفها وكالة منفذة للنشاطات التنفيذية ،

١- تؤيد الآراء الواردة في تقرير الامانة التنفيذية وخصوصا ما يتعلق منها بمجالات الاولوية التي تم تحديدها نتيجة لتوسيع المسؤوليات المتعلقة بدور ومهام اللجنة في اطار عملية اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ؛

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار ، انظر الفقرة ١١٥ .

(١) A/35/546 .

(٢) E/ECWA/125 .

٢- تدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعي الى أن يطلب من الجمعية العامة ، في ضوء الملاحظات الواردة في تقرير الامين العام ، ومع مراعاة دور اللجان الاقليمية باعتبارها المراكز الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقها ، ومع مراعاة الاستراتيجية الانمائية الدولية ، اتاحة الفرصة أمام اللجان الاقليمية لتسهم على نحو فعّال ، كل في منطقتها ، وضمن اطار مدخلاتها ، في عملية صنع السياسة على النطاق العالمي في منظمات الامم المتحدة الدولية المختصة ، مع عدم المساس باختصاصات تلك المنظمات :

(أ) في وضع أهداف البرامج العالمية التي ستشارك اللجان الاقليمية في تنفيذها ،

(ب) في الاعداد للمفاوضات على الصعيدين العالمي والاقليمي ، مع ايلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الملحة للبلدان النامية الاعضاء في اللجان الاقليمية ووفقا لممارسات الامم المتحدة القائمة في هذا الخصوص.

٣- تطلب الى الامين التنفيذى مواصلة اجراء المشاورات مع رؤساء مؤسسات منظومة الامم المتحدة التي تضطلع ببرامج اقليمية بهدف بحث امكانية وضع تدابير ملائمة على صعيد مشترك بين الوكالات عملا بقرار الجمعية العامة رقم ٣٢/ ١٩٧ ؛

٤- تدعو كذلك الامين العام الى اتخاذ الاجراءات المناسبة بأسرع ما يمكن لتوفير الموارد اللازمة للاضطلاع بالانشطة التي حددتها الامانة التنفيذية للاكوا والتي نتجت عن ازدياد مسؤوليات اللجنة عملا بقرار الجمعية العامة رقم ٣٢/ ١٩٧ ؛

٥- تطلب كذلك الى لجنة البرنامج والتنسيق في الامم المتحدة ، في سياق تقريرها الترتيبات الخاصة بتخطيط وتنسيق البرامج العالمية والاقليمية ، بما في ذلك توزيع المهام والمسؤوليات بين الهيئات العالمية والاقليمية ، أن تأخذ في اعتبارها ما وضعته اللجان الاقليمية من أولويات ، كل في منطقتها خلال دوراتها المشتركة بين الحكومات ؛

٦- تطلب كذلك من الامين التنفيذى ما يلي :

(أ) تكثيف جهوده وتوسيعها لتعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي ،

(ب) مواصلة المشاورات مع الأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية الاخرى من أجل تعزيز التعاون الاقتصادى والفني فيما بين البلدان النامية على الصعيد المشترك بين الاقاليم.

٧- تدعو كذلك الامين التنفيذى الى رفع تقرير الى اللجنة في دورتها التاسعة حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة الثامنة

٦ ايار/مايو ١٩٨١

١٠٦ (د-٨) انشاء مراكز وطنية لنقل التكنولوجيا وانشاء وتطوير القدرة والطاقة التكنولوجية *

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية رقم ٨٧ (د-٤) المؤرخ في ٣٠ ايار/مايو ١٩٧٦ ، الذي يوصي في جملة أمور، "بانشاء جهاز مؤسسي ملائم بما في ذلك مركز وطني لتطوير ونقل التكنولوجيا ، مع الاهتمام بصورة ملحة بتحديد دور هذا المركز ومهامه ، بما في ذلك الروابط الاساسية التي ينبغي اقامتها مع الهيئات او المؤسسات الوطنية الاخرى" ،

واذ تستذكر أيضا برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذي أقره مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية في ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، والذي يدعو ، في جملة أمور، الى "العمل على انشاء قدرة وطنية لتقييم التكنولوجيا والخبرة الفنية الاجنبية وانتقائها واحتيازها وتكييفها ، على أن تؤخذ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية السائدة بعين الاعتبار" ،

واذ تستذكر كذلك قرار الجمعية العامة رقم ٣٤/٢١٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ الذي أقرت فيه الجمعية العامة برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار طلب حكومة الجمهورية العراقية الى الامانة التنفيذية للجنة اعداد نموذج مؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها ،

١- تأخذ علما ، مع التقدير ، بمشروع النموذج المؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وانشاء وتطوير القدرة والطاقة التكنولوجية (١) ؛

٢- تتمنى على الدول الاعضاء جميعها اتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء مراكز وطنية لنقل التكنولوجيا وانشاء وتطوير القدرة والطاقة التكنولوجية أو أية أجهزة مؤسسية ملائمة لهذا الغرض؛

٣- توصي الدول الاعضاء بأخذ مشروع النموذج المؤسسي في الاعتبار لدى انشاء هذه المراكز أو الاجهزة الوطنية ؛

٤- تدعو المؤسسات والوكالات المعنية في منظومة الامم المتحدة الى التعاون مع الامانة التنفيذية للجنة والى تقديم دعم فعّال لما تبذله هذه الامانة من جهود في سبيل توفير كل مساعدة ممكنة في هذا الشأن الى الدول الاعضاء بناء على طلبها .

الجلسة الثامنة

٦ ايار/مايو ١٩٨١

---

* للاطلاع على النقاش الذي اتخذ في أعقابه هذا القرار، انظر الفقرات ١٠٦-١٠٩ .

(١) E/ECWA/123

المرفق الأول

قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة في دورتها الثامنة

الرمز	العنوان
E/ECWA/115	جدول الأعمال المؤقت
E/ECWA/115/Add.1	جدول الأعمال
E/ECWA/115/Add.1, E/ECWA/115/Add.1/Rev.1	جدول الأعمال المؤقت المشروح
E/ECWA/116	اجتماع فريق الخبراء الاقليمي التحضيري لمؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
E/ECWA/116/Add.1	اجتماع فريق الخبراء الاقليمي التحضيري لمؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (مذكرة من الامين التنفيذي)
E/ECWA/117	الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية (مذكرة من الامين التنفيذي)
E/ECWA/117/Add.1	الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية بيان عن حساب المساهمات المالية وتعزيزه (مذكرة من الامين التنفيذي)
E/ECWA/117/Add.2	الوضع المالي لبرامج اللجنة - الموارد الداعمة لبرامج اللجنة من خارج الميزانية
E/ECWA/118	برنامج العمل والاولويات ١٩٨٢-١٩٨٣

الرمز	العنوان
E/ECWA/118/Add.1	برنامج العمل والاولويات ١٩٨٢-١٩٨٣ الخدمات الاستشارية الاقليمية
E/ECWA/118/Add.2	برنامج العمل والاولويات ١٩٨٢-١٩٨٣ برنامج المنشورات
E/ECWA/118/Add.3	برنامج العمل والاولويات ١٩٨٢-١٩٨٣ المؤتمرات والاجتماعات واجتماعات فرق الخبراء
E/ECWA/118/Add.4	برنامج العمل والاولويات ١٩٨٢-١٩٨٣ (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/118/Add.5	برنامج العمل والاولويات ١٩٨٢-١٩٨٣ قائمة بمنشورات الاكوا المتكررة ضمن برنامج العمل والاولويات ، ١٩٨٠-١٩٨١
E/ECWA/119	مشكلة المعاقين في منطقة غربي آسيا الملامح وابعاد المواجهة وخطة العمل الاقليمية
E/ECWA/119/Add.1	السنة الدولية للمعاقين (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/120	التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل
E/ECWA/120/Corr.1	التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل (تصويب)
E/ECWA/120/Add.1	التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل تحديد الانشطة التي اكملت أو التي فات أوانها أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى
E/ECWA/120/Add.2	التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل نشاطات التعاون التقني
E/ECWA/120/Add.3	التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/121	الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكامل لغربي آسيا

الرمز	العنوان
E/ECWA/121/Add.1	الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكامل لغربي آسيا التقرير النهائي عن الاجتماع المشترك بين الحكومات المنبثق عن اللجنة لتطوير نظام نقل متكامل لغربي آسيا
E/ECWA/122	الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/122/Add.1 (Part I)	استراتيجية التنمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في عقد التنمية الثالث للامم المتحدة
E/ECWA/122/Add.1 (Part II)	استراتيجية التنمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/122/Add.2	الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث قرار اتخذته الجمعية العامة
E/ECWA/122/Add.3	مشاكل التنمية وآفاقها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الثمانينات
E/ECWA/123	مشروع النموذج المؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها
E/ECWA/123/Add.1	اعداد نموذج مؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/124	التعاون بين البلدان النامية

الرمز	العنوان
E/ECWA/124/Add.1	التعاون بين البلدان النامية توصيات بشأن برنامج للتعاون الفني بين الدول العربية
E/ECWA/124/Add.2	التعاون فيما بين البلدان النامية استعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
E/ECWA/124/Add.3	التعاون فيما بين البلدان النامية النقل والاتصالات فيما بين البلدان الناميـــة
E/ECWA/125	اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية وتعزيز هذه اللجان
E/ECWA/125/Add.1	اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية، وتعزيز هذه اللجان . التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي
E/ECWA/126	المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلـــــم (كوبنهاغن، ١٣-٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٠) (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/127	مساهمة اللجنة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا (مذكرة من الأمين التنفيذى)
E/ECWA/128	دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي ليست اعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الثامنة للجنة (مذكرة من الأمين التنفيذى)

الرمـــــز	العنـــــوان
E/ECWA/128/Rev.1	دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي ليست اعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الثامنة للجنة (مذكرة من الامين التنفيذى)
E/ECWA/128/Rev.2	دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي ليست اعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الثامنة للجنة (مذكرة من الأمين التنفيذى)
E/ECWA/129	متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة (مذكرة من الأمين التنفيذى)
E/ECWA/129/Add.1	متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة
E/ECWA/130	تنظيـــم الأعمال (مذكرة من الأمين التنفيذى)
E/ECWA/131, E/ECWA/132, E/ECWA/133	مذكرة من الامين التنفيذى - رسالة من رئيس وفد جمهورية مصر العربية
E/ECWA/VIII/L.1-20	مشاريع قرارات
E/ECWA/VIII/L.21	مشروع تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن أعمال دورتها الثامنة
E/ECWA/INF.27	معلومات الى المشتركين
E/ECWA/INF.28	قائمة اولية باسماء المشتركين من الدول الاعضاء
E/ECWA/INF.28/Rev.1	قائمة باسماء المشتركين من الدول الاعضاء
E/ECWA/INF.29	قائمة اولية بالوثائق
E/ECWA/INF.29/Rev.1	قائمة بالوثائـــق

المرفـق الثانـــــي

المنشورات والوثائق الرئيسية الصادرة أثناء الفترة المستعرضـــــة

اولا - المنشورات

- مسح للتطورات الاقتصادية الاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٨٠
- الزراعة والتنمية - المجلة السنوية ١٩٨٠
- المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٨٠
- المؤشرات الاحصائية للعالم العربي للفترة ١٩٧٠-١٩٧٨
- مشاكل التنمية وقضايا البيئة في غربي آسيا
- النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،العدد ١٨ ،حزيران ١٩٨٠
- مصادر البحث حول السكان والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
- الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا
- ببليوغرافيا الدراسات السكانية في العالم العربي ،الجزء الثاني : المصادر العربية
- السكان والهجرة الدولية في الدول العربية - المعطيات الأساسية
- دراسة مقارنة لاستمارات التعدادات في دول غربي آسيا (جزءان)
- خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا
- برنامج العمل الاقليمي لمنطقة غربي آسيا للنصف الثاني من عقد الامم المتحـــدة للمرأة " المساواة والتنمية والسلم ١٩٨١-١٩٨٥"
- هجرة الكفاءات العربية : بحوث ومناقشات ندوة فكرية

ثانيا - الوثائق الرئيسية

الرمز	العنوان
E/ECWA/POP/WG.13/9	طبيعة التعداد وقيمته
E/ECWA/POP/WG.13/23	تقديرات واسقاطات مجموع السكان مع اشارة خاصة الى العالم العربي
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.1	محدّدات ونتائج هجرة الكفاءات في الدول العربية
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.2	الهجرة الدولية في بلدان غربي آسيا ،النتائج الرئيسية للهجرة
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.4	أنماط الهجرة واتجاهاتها في منطقة جنوب غربي آسيا
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.5	الاتجاهات والنتائج الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الفلسطينية
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.6	ملامح عامة لتحركات البدو في منطقة غربي آسيا - اشارة خاصة لبدو الاردن
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.10	مستقبل الهجرة الدولية
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.11	الهجرة الدولية والخصوبة : مع اشارة خاصة للدول العربية
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.12	الهجرة من شمال افريقيا الى الخليج العربي
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.13	المسوحات المحلية للهجرة الدولية
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.14	التحركات السكانية والمشكلة اللبنانية
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.15	الآثار الاجتماعية والثقافية للهجرة الاقليمية
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.16	النواحي السياسية للهجرة الاقليمية
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.17	استخدام الاحصاءات الادارية الجارية لتقدير تيارات الهجرة الدولية

الرمز	العنوان
E/ECWA/POP/CONF.4/WP.19	القوانين والتطبيقات المؤثرة على الهجرة في العالم العربي : نحو ميثاق اقليمي
	- الهجرة الدولية في بلدان غربي آسيا : النتائج الرئيسية للهجرة في البلدان المرسلة
	- اتجاه الهجرة الفلسطينية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية
	- الاستفادة من الاحصاءات الادارية الجارية في تقدير اتجاهات الهجرة الدولية في منطقة غربي آسيا
	- ملاحظات حول قطاع النقل والمواصلات لدولة الامارات العربية المتحدة
E/ECWA/TRANS.3	التقرير النهائي عن الاجتماع المشترك بين الحكومات المنبثق عن اللجنة لتطوير نظام نقل متكامل لغربي آسيا
	- التعاون والتنسيق بين الشركات العربية المشتركة
E/ECWA/STAT/WG.3/5	بعض النواحي العملية والتنظيمية في احصاءات التجارة الخارجية في لبنان
ST/ESA/STAT/SER.M/61	مبادئ توجيهية مؤقتة بشأن احصاءات توزيع الدخل والاستهلاك والتراكم لدى الأسر
	- احصاءات التشييد
E/ECWA/NR/WG.1/2/Rev.1	تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
E/ECWA/NR/WG.1/7	تقرير شامل عن الأعمال التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

الرمز	العنوان
E/ECWA/NR/SEM.3/2	الشركات الهندسية الاجنبية والمشكلة التكنولوجية في المغرب
E/ECWA/NR/SEM.3/4	المؤسسات الاجنبية ونقل التكنولوجيا الى الاقتصاد الجزائرى
E/ECWA/NR/SEM.3/10	سياسة وتكنولوجيا النفط في مصر
E/ECWA/CMTP/WP.1/1-16	الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ (١٦ وثيقة)
E/ECWA/CMTP/WP.2	أولويات البرنامج للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩
	- نشاطات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي اضطلعت بها اللجان الاقليمية خلال عام ١٩٨٠
	- العقبات والفوائد الرئيسية لتوثيق التعاون الاقتصادى في غربي آسيا
	- تطور التعاون والتكامل الاقتصادى في غربي آسيا